

محمود الحرك في الوطنية الديمقراطية والتسامح وقرارات السادات الأخيرة

الجميع

بيروت - الاثنين ٨/١٠/١٩٧٣ - العدد ٦٤٠ - السنة ١٣ - الشهر ٢٥ - ص ١٤

بينما كانت "الحرية" قد طبعت بدأت الاشتباكات العسكرية
الواسعة على القناة وعلى الحدود السورية.

السلاح... السلاح
لأجماهير العربية

فليستمر القتال ولتبقا الجماهير
ونظاوة المقاومة الفلسطينية عبر الحدود
وليقطع النفط
ولتضرب المصالح الأميركية.



بعد ان حل البرلمان وعطل الدستور،
وهو يعاقب كل طائفة يمارس العمل
السياسي في الجامعة مثل تالف
لجان او جماعات سياسية او حضور
اجتماعاتها او نشر محاضرات او
مجلات ونشرات سياسية او القيام
او الاشتراك في مظاهرة سياسية
او اضراب عن الدراسة ! وهو قانون
يهدف اساسا الى عزل الطلاب عن
الكفاح الوطني واعتبارهم « طلاب
علم » فقط وهو ما تستهدفه
السلطة الان !

ولم يقتصر الامر على الطلاب ،
فقد اعتقل عدد كبير من القيادات
العملية في مصانع الاسكندرية
واعتقل عدد من المحامين والمثقفين
مثل المناضل نبيل الهاللي واديب
ديميري وابراهيم فحى و خليل طلعت
وغيرهم . كما تم ابعاد حوالي
ستين فلاحا من فلاح الحركة الفلاحية
في كمبشين وحظر عودتهم الى
الى القرية ، .. واعترض على الاف
من العناصر الوطنية التي رشحت
نفسها لانتخابات الاتحاد الاشتراكي
واللجان النقابية ، وخربت انتفاضات
العمال في مصانع الحديد والصلب
والمصانع الخيرية في حلوان ومصانع
النسيج والخزف الصيني والاوتار
الصحية في شبرا الخيمة ومصانع
النسيج والكبريت وارصفة الشحن
والترقيم في الاسكندرية ومصانع
الالكترونيات في بنسها ، والاعتداء
الوطني على هبات الفلاحين في
كمبشين وابو كبير والعباط وكرنس
وعزبة المناوي بالبحيرة . وطرد
الفلاحين من اراضيهم واعادتها الى
كبار الملاك ، تكوين عصابات ابراهيم
تابعة للمسؤولين في السلطة لشن
حملات من الارهاب الديموي ضد
الطلاب الوطنيين ، انما على انصار
وجماعات الثورة الفلسطينية في
الجامعة بهدف تصفيتها ، زائد
القوانين المقيدة للحريات مثل قانون
الوحدة الوطنية وقانون المال العام ،
هذه هي مختلف اساليب القمع
والاضطهاد السرية والخفية احيانا
والعلنية احيانا اخرى التي اتبعت لتولم
نزل تتبع ضد الحركة الشعبية

وتحدث احدي بيانات الحركة
الطلابية الوطنية التي صدرت مؤخرا
عن الاساليب غير القانونية وعن
مختلف اساليب القمع والتعذيب التي
اتبعت ضدهم :

يقول الطلاب :
الاعتقال والقبض على كثير من
القيادات الطلابية تم باذن من النيابة
واستخدام اجراء الحبس الاحتياطي
الذي لا يفرق عن الاعتقال في شيء
ومصادرة اسلحة الحقوق الطبيعية
للمتهم في الدفاع عن نفسه بحضور
محام الى جانبه في التحقيق ...
وممارسة أجهزة الأمن اشنع اساليب
التعذيب والاكرام البدني والمعنوي
ضد الطلاب المعتقلين من اجل
اجرامهم على الاعتراف بانهم مات
ملققة .

... ولعل اشنع ما في الامر ان
الحاكمية تتم بالاستناد الى مجموعة
من القوانين الرجعية التي اصدرها
الانجليز انفسهم او قادة الانقلابات
الديكتاتورية قبل عام ١٩٥٢ مثل
قانون منع التظاهر والتجمع الذي
يرجع الى عام ١٩١٤ ضمن ما عرف
باجراءات الامن البريطاني !
وقانون الطوارئ لعام ١٩٦٨ وهو
امتداد لقانون الاحكام العرفية الذي
اعلته الجنرال مكرويل قائد جيش
الاحتلال البريطاني في مصر عام
١٩١٤ ، وقانون حفظ النظام في
معاهد التعليم الذي صدر عام ١٩٦٨
على يد الديكتاتور محمد محمود

الطلاب وعودة الصحفيين هي بمثابة
نقطة للمراهنة الجديدة بان العمل
بيد السعودية ومفتاح الضغط على
الامريكين كي يضغطوا على اسرائيل
هو بيد الملك فيصل الذي « يتحدى »
الولايات المتحدة بتحديد انتاج النفط!
ان المراهنة على الرجعية السعودية
واعتبار مساعداتها والعلاقات معها هي
الاساس في السياسة المصرية ،
يؤكد بان سياسة التراجع والتنازل
تتلاقى باستمرار نحو المزيد من الانهيار
للمرجعية العربية !

ان هذا الانفراج المؤقت الذي افطر
السادات اليه بسبب الظروف الداخلية
والعربية ، ومحاولة لاستباق تزايد
الحركة الشعبية وتحرك الطلاب
الوطني لا ينبغي استنثار الارهاب
والقمع باساليب خفية « وسرية » ،
فقد عرفت الحركة الشعبية في الفترة
الاحيرة شتى اشكال القمع والارهاب
والاضطهاد .

وتحدث احدي بيانات الحركة
الطلابية الوطنية التي صدرت مؤخرا
عن الاساليب غير القانونية وعن
مختلف اساليب القمع والتعذيب التي
اتبعت ضدهم :

يقول الطلاب :
الاعتقال والقبض على كثير من
القيادات الطلابية تم باذن من النيابة
واستخدام اجراء الحبس الاحتياطي
الذي لا يفرق عن الاعتقال في شيء
ومصادرة اسلحة الحقوق الطبيعية
للمتهم في الدفاع عن نفسه بحضور
محام الى جانبه في التحقيق ...
وممارسة أجهزة الأمن اشنع اساليب
التعذيب والاكرام البدني والمعنوي
ضد الطلاب المعتقلين من اجل
اجرامهم على الاعتراف بانهم مات
ملققة .

... ولعل اشنع ما في الامر ان
الحاكمية تتم بالاستناد الى مجموعة
من القوانين الرجعية التي اصدرها
الانجليز انفسهم او قادة الانقلابات
الديكتاتورية قبل عام ١٩٥٢ مثل
قانون منع التظاهر والتجمع الذي
يرجع الى عام ١٩١٤ ضمن ما عرف
باجراءات الامن البريطاني !
وقانون الطوارئ لعام ١٩٦٨ وهو
امتداد لقانون الاحكام العرفية الذي
اعلته الجنرال مكرويل قائد جيش
الاحتلال البريطاني في مصر عام
١٩١٤ ، وقانون حفظ النظام في
معاهد التعليم الذي صدر عام ١٩٦٨
على يد الديكتاتور محمد محمود

هذا الانفراج المؤقت الذي افطر
السادات اليه بسبب الظروف الداخلية
والعربية ، ومحاولة لاستباق تزايد
الحركة الشعبية وتحرك الطلاب
الوطني لا ينبغي استنثار الارهاب
والقمع باساليب خفية « وسرية » ،
فقد عرفت الحركة الشعبية في الفترة
الاحيرة شتى اشكال القمع والارهاب
والاضطهاد .

الشعبية قد بدأت تنحاز الى صفوف
الحركة الشعبية وتنفذ تفقها بالنظام
نتيجة اجراءاته غير الديمقراطية التي
طالت بعض الرموز الثقافية والادبية
التي تمثلها .. هذا بالإضافة الى
الخلاطات الممنعة داخل اجنحة
الطبقة الحاكمة حول قضية الوحدة
مع ليبيا مما دفع جناح هيكل المدعوم
من القعيد القذافي الى تبني قضية
هؤلاء الصحفيين المطرودين ، والعمل
على حيايتهم تحت مظلة القذافي ،
وقد بدا هيكل يعمل على انشاء
جهاز اعلامي واسع خارج مصر
يرتبط بجناح القذافي ، يجمع شمل
هؤلاء الصحفيين والمثقفين . وقد
شعر السادات بخطر ما يحدث ،
واعتبره بمثابة نفوذ القذافي
داخل مصر .

ولا شك بان القرار الاخير يعودتهم
الى اعمالهم يحاول السادات من
خلاله ان يسحب هذه الورقة من يد
الجناح الاخر .

ان صعود الحركة الوطنية
والديمقراطية واتساعها واستمرار
الحركة الطلابية وقدرتها على التحرك
على ابواب العالم الدراسي المقبل ،
واتساع صفوف الحركة الديمقراطية
في البلاد ووصولها الى فئات من
الطبقات الوسطى نفسها التي تشكل
دعامة من دعائم النظام القانم ،
كل ذلك دفع السلطة الى التراجع ،
والى اظهار نفسها بانها قد « عفت »
عن الطلاب والصحفيين ، لعل لك
يخفف من اتساع الثقة واتساع
الحركة ... في وقت يحتاج فيه
الحكم الى فترة هدوء واظهار نفسه
بمظهر المستقر والقادر بدير
اضطرابات داخلية او انتفاضات
طلابية او مظاهرات ومحاولات تس
مواقفه السياسية المختلفة ، وندو

يحتاج الى ذلك في وقت يراه فيه
على « وحدة الصف العربي » وعلى
« قوة » الموقف العربي بالتضامن مع
الرجعية السعودية والرجعية
الهاشمية لحل المعركة الزعومة التي
تخوضها السعودية من اجل الضغط
على الولايات المتحدة الاميركية لتوص
هذه المرة الى حل ما ... لذلك كان
خطاب السادات هذه المرة - هادئا
لم يهدد ولم يتوعد ولم يعد ياي موع
للمعركة كما فعل في السابق ، فقد
عرف هذه المرة فضيلة الصمت ،
واعبر ان العمل اهم من الكلام !
ان محاولة الانفراج
الداخلي والامراج عن

اما على صعيد الصحفيين والادباء
المطرودين فانه منذ قرارات فصلهم
وطردهم من عملهم ، والحملة
الديمقراطية الواسعة داخل مصر
وخارجها تتسع وتزاد . وقد انارت
قرارات الفصل والطرد نقمة واستياء
اوساط اجتماعية واسعة ، وقد
تأثرت صفوف المثقفين عساة
فسي نقابات المحامين
والهندسين انخ بهذه الاجراءات ،
ما جعل « موقفها الوسطي » أقرب
من صفوف الحركة الوطنية
والديمقراطية اكثر فأكثر . وقد وجدت
الطبقة الحاكمة ان هذه الفلسفات
الاجتماعية التي تقصف عادة في
« الوسط » بين النظام والحركة

قبل خطاب السادات الاخير الذي
اعلن فيه سحب الاتهام عن الطلاب
واعادة الصحفيين ، قبل هذا الخطاب
باسبوعين كانت محاكمة الطلاب
قد بدأت .. وفوجئت السلطات
المصرية بعدة امور :

اولا : اصرار الطلاب المتهمين
بالدفاع السياسي عن انفسهم مما
سيحول المحاكمة الى محاكمة لسياسة
النظام ومواقفه الاستعمارية المختلفة .
وقد فوجيء المسؤولون باصرار
الطلاب وصمودهم وروحهم المعنوية
العالية ورفضهم أية محاولة
وتساعتهن التي لا حد لها بان يقولوا
كلتهم وان ينحلموا مشقات السجن
والتعذيب . وقد هتفوا داخل المحاكمة
ضد الحل السلمي وضد المساواة
مع الملك حسين .

ثانيا : فوجئت السلطات المصرية
بتجمع كبير من الاهالي والجماهير
احاط بالطلاب اثناء دخولهم المحاكمة
بالرغم من كثرة اجراءات الامن
وشدتها ، وكان تجمع الاهالي بمثابة
مظاهرة شعبية عارمة مؤيدة للطلاب
وكان الابهاء والامهات يشجعون
ابنائهم ويحيون صمودهم .

ثالثا : ان الحركة الطلابية الوطنية
كانت تستعد على ابواب السنة
الدراسية لاثارة واسعة لقضية
الطلاب المتهمين والمطالبة بالافراج
عنهم ، وكان استمرار اعتقال الطلاب
ومحاكمتهم مع تسرب اخبار التعذيب
المعنوي والمادي الذي تلقوه ، وعدم
قانونية الاتهامات ، كل ذلك كان
يجمع في اقل السنة الدراسية
القادمة مما سيدفع الى قيام انتفاضة
طلابية جديدة تطالب بالديمقراطية
الحقيقية للجماهير .

هذا على صعيد الطلاب .
اما على صعيد الصحفيين والادباء
المطرودين فانه منذ قرارات فصلهم
وطردهم من عملهم ، والحملة
الديمقراطية الواسعة داخل مصر
وخارجها تتسع وتزاد . وقد انارت
قرارات الفصل والطرد نقمة واستياء
اوساط اجتماعية واسعة ، وقد
تأثرت صفوف المثقفين عساة
فسي نقابات المحامين
والهندسين انخ بهذه الاجراءات ،
ما جعل « موقفها الوسطي » أقرب
من صفوف الحركة الوطنية
والديمقراطية اكثر فأكثر . وقد وجدت
الطبقة الحاكمة ان هذه الفلسفات
الاجتماعية التي تقصف عادة في
« الوسط » بين النظام والحركة

اما على صعيد الصحفيين والادباء
المطرودين فانه منذ قرارات فصلهم
وطردهم من عملهم ، والحملة
الديمقراطية الواسعة داخل مصر
وخارجها تتسع وتزاد . وقد انارت
قرارات الفصل والطرد نقمة واستياء
اوساط اجتماعية واسعة ، وقد
تأثرت صفوف المثقفين عساة
فسي نقابات المحامين
والهندسين انخ بهذه الاجراءات ،
ما جعل « موقفها الوسطي » أقرب
من صفوف الحركة الوطنية
والديمقراطية اكثر فأكثر . وقد وجدت
الطبقة الحاكمة ان هذه الفلسفات
الاجتماعية التي تقصف عادة في
« الوسط » بين النظام والحركة

لجنة مناصرة الثورة في الخليج بلندن تفضح ادعاءات السلطان قابوس

أصدرت «لجنة مناصرة الخليج» في لندن البيان التالي تعليقاً على زيارة قابوس سلطان عمان لبريطانيا:

الحرب الوحيدة التي لا تزال القوات البريطانية تخوضها، عدا حربها في بولندا الشمالية، هي حربها ضد الثوار في سلطنة عمان. بدأت هذه الحرب عام ١٩٦٥، وقد نوربت فيها بريطانيا تورطاً كبيراً. في أبريل من هذا العام، قام وزير الدفاع البريطاني - كارتفون، بزيارة للقوات والقواعد البريطانية في سلطنة عمان، وأكد، لدى عودته لبلاده، مصمم بريطانيا على خوض حربها العدوانية. والواقع أن زيارة سلطان عمان للندن، خلال هذا الشهر، وفرت الفرصة للحكومة البريطانية لكي يفضح في سياسة التدخل المباشر ونشر الدعاية التقليدية الرامية إلى إخفاء دور بريطانيا الحقيقي.

أن سلطات «وايت هول» تلف الوضع في السلطنة بالأكاذيب الرسمية، مساعداً الشبهة والصمت في معظم الصحف البريطانية. الحقيقة أن السلطنة مسخرة لبريطانية منذ ما يزيد من قرن! وهالكا مرسى الضمائم البريطانيون زيادة الجيش والطيران، نحت سائر «مهادنة دعاء» وفعت عمام ١٩٥٨ وشكل منارا للسيطرة الاستعمارية. وهناك ما يزيد عن ٣٠٠ من ضباط الجيش والطيران يخدمون في جيش السلطنة. وهناك بالإضافة لذلك، ما يزيد عن مئة من أفراد «قوات الخفية الجوية الخاصة» (المخصصة بفتح الحركات الثورية) يشاركون مباشرة في العمليات العسكرية تحت سائر «فرقة الجيش البريطاني للتدريب». كما يساهم في هذه الحرب مئات من الموظفين والجنود البريطانيين الذين يزعم الدفاع الرسمية أنهم في عمان لـ «حراسة» و «خدمة» قواعد سلاح الجو البريطاني فيها. وهذا شكل من أشكال الدمار «الذي» كما هو الحال بالنسبة للأمريكيين في لاوس.

أن تقع أية حركة معارضة في سلطنة عمان والحاجة المشتركة للحكومات الأوروبية والأمريكية الشمالية واليابانية التي تحتاج إلى النفط من الدول الإيرانية والعربية المجاورة للخليج العربي. و «اضطراب» في «جبل الين» في عمان يهدد الدول الغربية في المنطقة التي يزيد من دخلها في برونز المنطقة حفاظاً على تدفق النفط إلى بلدانها. وعمان حالياً «الحلقة الأضعف» بين الدول المتدججة للنفط. والبريطانيون الذين دعموا المسلمين الجرمين في ذلك البلد، يسمعون الآن إلى إمبراطور السلطان الجديد على أنه ملك مقصور وديفراطي. والحقيقة أن السلطان قابوس جاء إلى الحكم عام ١٩٧٠ على يد الإنكليز بعد طلع والده، سعيد بن تيمور، المشرق في الرجعية.

وان زيارته السلطان الأخيرة إلى لندن جزء

من سياسة ترمي إلى الإيهام بأن السلطنة مستقلة كما ترمي إلى تمكين الحكومة البريطانية من استشارة ملكها المطروح وتقديم الوجهات له.

خلال زيارته، عقد السلطان مؤتمراً صحفياً لعدد من الصحف المختارة بغية طال خلاله الوضع في بلاده. وأعلن أن قواته «تنتصر تدريجياً» في حربها بظفار، وأن القوات البريطانية قد عالت من «بعض» الإصابات خلال الأشهر الماضية. «أن ما قاله السلطان حول الوضع العسكري لا يمكن الاعتماد عليه إطلاقاً. ففي شباط - فبراير ١٩٧٢ - أدلى بتصريح إلى مجلة «الأسبوع العربي» في بيروت أعلن فيه أنه قد قضى نهائياً على ثوار ظفار. بعد أيام قليلة من هذا التصريح، هاجم الثوار قاعدة سلاح الجو الملكي البريطاني في صلالة ودمروا جزءاً منها، وقتلوا خلال السلطان قابوس في معركة كبيرة، كما أهلكوا مؤقتاً مدينة مرساط في أكبر عملية عسكرية عرفتها الحرب. أن السلطنة لا تتبع عند الضحايا البريطانيين، غير أن وزارة الدفاع في لندن أصدرت بياناً في نيوز - بوليفر الماضي يعلن فيه أن أحد طياري سلاح الجو البريطاني قد اسقط مع طائرته وقتل في المنطقة الغربية من ظفار. كذلك أعرب السلطان عن «إيمانه» في «أفراح» الثوار بوقف القتال. هذا ما شغل القصد منه بإلبسة الأوساط الليبرالية في الغرب. ذلك أن قوات السلطان نقصت المناطق الحدودية من جنوب عمان في محاولة لإبادة السكان أو دفعهم للهجرة إلى المناطق التي لا يزال تحت سيطرة القوات الحكومية. وقد أحرقت المحاصيل ونفقت المواشي نتيجة هذه القارات. كذلك أعلن السلطان قابوس بضع هي عن إعلان التسور منذ مجيئه للحكم أو إضاح المجال أمام المشاركة الديمقراطية. وفي حزيران - يونيو أعلنت مصادر السلطنة أعدام. إسماء وصودر حكم بالنسبة للأمريكيين في لاوس.

أن تقع أية حركة معارضة في سلطنة عمان والحاجة المشتركة للحكومات الأوروبية والأمريكية الشمالية واليابانية التي تحتاج إلى النفط من الدول الإيرانية والعربية المجاورة للخليج العربي. و «اضطراب» في «جبل الين» في عمان يهدد الدول الغربية في المنطقة التي يزيد من دخلها في برونز المنطقة حفاظاً على تدفق النفط إلى بلدانها. وعمان حالياً «الحلقة الأضعف» بين الدول المتدججة للنفط. والبريطانيون الذين دعموا المسلمين الجرمين في ذلك البلد، يسمعون الآن إلى إمبراطور السلطان الجديد على أنه ملك مقصور وديفراطي. والحقيقة أن السلطان قابوس جاء إلى الحكم عام ١٩٧٠ على يد الإنكليز بعد طلع والده، سعيد بن تيمور، المشرق في الرجعية.

أن تقع أية حركة معارضة في سلطنة عمان والحاجة المشتركة للحكومات الأوروبية والأمريكية الشمالية واليابانية التي تحتاج إلى النفط من الدول الإيرانية والعربية المجاورة للخليج العربي. و «اضطراب» في «جبل الين» في عمان يهدد الدول الغربية في المنطقة التي يزيد من دخلها في برونز المنطقة حفاظاً على تدفق النفط إلى بلدانها. وعمان حالياً «الحلقة الأضعف» بين الدول المتدججة للنفط. والبريطانيون الذين دعموا المسلمين الجرمين في ذلك البلد، يسمعون الآن إلى إمبراطور السلطان الجديد على أنه ملك مقصور وديفراطي. والحقيقة أن السلطان قابوس جاء إلى الحكم عام ١٩٧٠ على يد الإنكليز بعد طلع والده، سعيد بن تيمور، المشرق في الرجعية.

٢٦ أيلول ١٩٧٢

عودة وفد الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي من زيارة لوسكو.

العربي. هذا وقد أذاع راديو موسكو عقب انتهاء الزيارة أن وفد اللجنة التنفيذية المركزية للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي قد قام بزمارة للاتحاد السوفياتي في الفترة من ٩ إلى ١٨ من الشهر الجاري وذلك بدعوة من لجنة الضمان الآمن اسبوي وقد أجرى الوفد محادثات مع مختلف الهيئات الرسمية والاجتماعية السوفياتية واطلع على نورة أكتوبر العظيمة وقال الرفيق عامر علي عضو اللجنة التنفيذية المركزية وعضو الوفد أن الزيارة كانت ناجحة واجابة، وأن الرفاق المسؤولين في الاتحاد السوفياتي الذين قابلتهم وأجرنا معهم المحادثات قد أبدوا تفهماً وأهمية كبيرين لتفصال شعبنا في عمان والخليج

العربي. هذا وقد أذاع راديو موسكو عقب انتهاء الزيارة أن وفد اللجنة التنفيذية المركزية للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي قد قام بزمارة للاتحاد السوفياتي في الفترة من ٩ إلى ١٨ من الشهر الجاري وذلك بدعوة من لجنة الضمان الآمن اسبوي وقد أجرى الوفد محادثات مع مختلف الهيئات الرسمية والاجتماعية السوفياتية واطلع على نورة أكتوبر العظيمة وقال الرفيق عامر علي عضو اللجنة التنفيذية المركزية وعضو الوفد أن الزيارة كانت ناجحة واجابة، وأن الرفاق المسؤولين في الاتحاد السوفياتي الذين قابلتهم وأجرنا معهم المحادثات قد أبدوا تفهماً وأهمية كبيرين لتفصال شعبنا في عمان والخليج

٢٠ جندي عماني يسلمهم زايد معتقلين إلى القابوس

عقدت حكومتنا مسقط وأبو ظبي.. اتفاقاً نص على تبادل المنهيين.. فقد تم حتى الآن تسليم حوالي ٢٠٠ منهم جديهم من الجنود المأملين في «جيش الاتحاد» إلى السلطنة الرجعية في مسقط، حيث قامت هذه بالجنازة بواسطة رجال المخابرات البريطانية - الأردنية. وقد تم على أثر الأسجواب القاء القسم الأكبر من هؤلاء في سجون السلطنة الرجعية مسقط ولا يزالون فيها دون محاكمة.

سقوط شهيد آخر في سجون مسقط

أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي عن استشهاد أحد القاضيين في سجون مسقط، فقد استشهد في سجون السلطة الاستعمارية في مسقط المناضل المحتل سعيد عبد الله حيد العلوي في الشهر الماضي وذلك نتيجة لعمليات التعذيب الوحشية الذي تعرض له على أيدي الجلاشيين الإنكليز والأردنيين وغير استشهاده القاض. قامت السلطات بنقله إلى مستشفى حيث ادعت أنه قد مات نتيجة للتعذيب إلا أن المأملين في

المستشفى ذكوا أن الشهيد قد وصل إلى المستشفى وهو جثة هامدة. وأن إحدى عنته كانت مقنونة وعلى جسمه كدمات ورضوض وكثير من أجزاله مشوهة.

والمعروف أن الشهيد قد اعتقل في شهر ديسمبر عام ١٩٧٢م ضمن حملة الاعتقالات التي عمت السلطنة وكل منطقة عمان والخليج العربي.. وكان أهله ممنوعون من زيارته.. حيث كان المسؤولون يقولون لهم أنه قد أعدم.. بينما الحكم الصادر بحقه كان السجن المؤبد.

هذا وقد طالبت عائلته بجثته إلا أن السلطات رفضت تسليم الجثة، خوفاً من انتفاخ جثتها.

السلطات القابوسية ترفض تشغيل الطلبة المخربين من جامعات دمشق وبغداد

رفضت السلطات الرجعية في مسقط اعتماد شهادات الطلبة المأملين المخربين من جامعات دمشق وبغداد. وعدم تشغيلهم في دوائر السلطنة ووزاراتها.. وذلك بحجة أن هذه الدول توجد بها أحزاب قومية وأحزاب شيوعية. وأن السلطة ليس لديها ما يؤكد عدم انتماء هؤلاء الخوارج إلى هذه الأحزاب!

الحشود العسكرية الإسرائيلية والنظورات القادمة في المنطقة

خلال الأسبوع الماضي، نقلت معلومات بخلف المصادر العربية عن ازدياد الحشود على الجبهة السورية، ومام إسرائيل تكس قوت عسكريه كبيره على خط المواجهه في الجولان. كما بدأت صحف إسرائيل تكرر بومما القول بأن كل «الإجراءات» قد أخذت لواجهة الوضع على قناة السويس والجولان. وفي جنوب لبنان كانت المعلومات تؤكد استمرار قوات العدو الإسرائيلي وقامها بمساعدات عدوانية جديدة.

وهذا خبر جريده الموره السوريه من «ضخامه وازداد الحشود العسكريه الاسرائيليه على طول خطوط وقف إطلاق النار بشكل عام وعلى الجبهة السوريه - الاسرائيليه بشكل خاص». وأشارت الجريدة إلى أن إسرائيل تقوم بشن حمله واسعة «لنقطه عدوانها التي ضد سوريا وبعض الإقطار العربيه الأخرى والذي قد تقوم به هي أنه لحظه».

ومن الواضح أن العدو الإسرائيلي، يحاول دائماً الاستفادة من كل الفرص المتاحة له، حتى يجر البلدان العربية والوطنية وخاصة مصر وسوريا إلى معركة سريعة وصاعقة، بما تقدم إسرائيليه العسكرية، والقائمة على حصر المواجهة مع جوي هذه البلدان شن أطار حرب خفاضة يحق أنه تفوق عسكرياً ماسراً وبلائي بواسطة أي أرقام لنطق بطلانه الاقتصادي والعسكري.

وإذا كان العدو يخطط الآن إلى استفزاز هذه البلدان إلى حرب خفاضة نسجهم مع سروبهم ومخططاته العسكرية وأوضاعه

الداخلية، فإنه بهذا يهدف إلى تحقيق انتصار عسكري حاسم يريد من وراءه بعض قوى البلدان العربية الوطنية وأرقامها على الثبول بشروطه السياسيه الإسلاميه الكلاسيكه. وتؤكد تصريحات مسؤولي العدو وقادته العسكريين، كما تؤكد أقوال مختلف الصحف العربية، ومعلومات الأوساط الرسمية العربية أن العدو يحاول استخدام كل الفرص المتاحة من أجل تحقيق هدفه هذا. ومن المثير للاشارة أن الأوساط الرجعية العربية، وعلى رأسها السعودية تشجع بشكل يتنر الدهشة أقطار البلدان العربية الوطنية إلى الوقوع في المصيدة الإسرائيلية، وفي مخطط الحرب الخاطفة الذي نسجهم مع مصالح الإسرائيليين ومخططاتهم العسكرية ويميزان القوى العسكريه الزمان، مما يقود القطة إلى الاستسلام الكامل بعد هزيمة عسكرية واسعة تلحق سوريا وبعض الإقطار العربيه الأخرى والذي قد تقوم به هي أنه لحظه».

وقد أكتت الثورة الفلسطينية والصديق من القوى الوطنية، بأن طريق المواجهة العسكرية مع العدو، تبدأ باستنزافه الدائم والمتدرج عسكرياً عبر الصراع الطويل الأمد، ومن خلال النضال الجماهيري داخل المناطق المحتلة مما يتعكس بمساراً مع إسرائيليه العدو ومصلحه وأوضاعه الداخليه. وهذا يتطلب أساساً تسليح أوسع قطاعات الشعب والقطار بكامل الحريات الديمقراطية لسائر القوى الوطنية داخل بلدان المواجهة بما بكل تعبئة كل الطاقات لواجهة نتائج صراع طويل ومسير من أجل استنزاف العدو ومن لم يدرهم هزيمته.

اضراب عن الطعام في سجون الأردن

رغم نزار العيو الذي صدر في الأردن. علا زال العشرات من المناضلين الذين أصبت بهم النهم الجرايمه. في سجون الأردن. وخلال الأسبوع الأخير أعلن ٢٨ مناضلاً في سجن الجمر المحراوي الاضراب عن الطعام بسبب استمرار اعتقالهم. ويؤكد المطالبات الواردة أن صحة ه من المناضلين في حالة خطر.

المناضل سالم العبيدي وعشرة من رفاقه، هم أعضاؤهم في بداية شهر أيلول الماضي بينهم الانتهاء إلى إحدى المنظمات الوطنية، ورغم صدور قرار «العفو العام» الذي تسبل المعتقلين النامين إلى سائر المنظمات الوطنية، فلا زال المناضل

النضال مع الحركة الوطنية الديمقراطية في مصر

لا صلة له على الإطلاق بجماهيرنا الطلابية العريضة، وبينما كان الآلاف من الشرف طلاباً في سجون السلطة كان أعضاء هذا الاتحاد العمل يماركون الإجراءات القمعية التي ينفذها السلطة ويجلسون ضيقاً على مؤائدها يباسعوتها بسطور كيوها بدسهم الساسد، وسائدونها في دورها المصادي للديمقراطية ولجماهير وبنفسون الثمن استنزات مادته وأديبه وروايب سريسة عائله ورحلات للخارج يشهون مها مسممة الوطن والشعب.

ولأن السلطة وأصحابها العمل بختلجان انتصار برنامج حركتنا الوطنية الديمقراطية والمؤرخين الذين يبنون هذا البرنامج، فإنها بوجلال إلى أجل غير مسمى اجراء انتخابات جديده للجمهور والديمقراطية الخاص في السودان والمغرب وقررت نسجيه الاجتماع ما يلي:

١ - تعلن اللجنة عن استنكارها لصلوات التعذيب والحصار على كافة الأصوات الوطنية في القطة مطالبة بتحقيق أهداف الشعب العربي في تحرير كامل التراب الوطني العربي.

٢ - تعلن اللجنة عن دعمها ونضالها مع الحركة الوطنية الطلابية في مصر وسائر الإقطار العربية وتطالب بالإفراج الفوري عن المعتقلين منهم وإيقاف عمليات استفزاز الحركة الطلابية وبنيتها الدولية الشرعية وإعادة الطلبة الموصولين إلى كلياتهم.

٣ - تعلن اللجنة عن تنظيم خطوط نضائية واسعة يبدأ بنشر وثائق الحركة الوطنية الطلابية وتعميم نضالها وخبر الصمت والتزيف الرسمي لها ولأهدافها، كما وأنها ستصدر عدا بياناً تعصلاً حول هذه الأمور.

٤ - تعلن اللجنة عن تشكيل سكرتاريه لها من الاتحادات الطلابية اللبنانية والعربية وحديث مجلس الطلبة في الجامعة الأميركية في بيروت بقرا لها سولي العمل على معيهم نضالها في أكثر الإقطار العربية لتحريرهم جماهيرها ضامناً مع الأهداف الوطنية للطلبة العرب في مصر والسودان والمغرب.

٥ - تدعو اللجنة كل من يرغب في الانضمام إلى عضويتها الاتصال ببركرها وأن يكون موافقاً على أهدافها العامة.

٦ - سوف يعقد اللجنة اجتماعات لاحقة لتعيد مجال الخطوات المقبلة بناء على المطورات.

سيبدأ الإجماع القادم يوم الثلاثاء ظهراً الساعة ١٢ في مقر مجلس الطلبة.

لجنة الضمان مع الحركة الوطنية الديمقراطية لطلة مصر بيروت ٢٨-٢٩-١٩٧٢

اجتمعت لجنة الضمان مع الحركة الطلابية الوطنية في مصر المشكلة من الاتحادات الطلابية والهيئة الثنائية والعربية والتنظيمات الطلابية العاملة في لبنان ومداولت بأمر الحاكمات الصورية الحاصلة في القاهرة الفاء الشرعية المناضلين هناك، ومحاولات الفاء الشرعية الطلابية الميطة بالأجانب الوطنية التي تشارك في التحركات الوطنية واقتراح هنالك مشكلة مسخ معزولة عن القاعدة الطلابية الوطنية مما يهدد بشكل ماسر الحريسات الديمقراطية والسياسية ويؤدي إلى تعطيل الحصة العامة في البلاد، كما ناقشت نتائج التفصالات الوطنية التي تخوضها الجماهير الطلابية في عموم الإقطار العربية وبشكل خاص في السودان والمغرب وقررت نسجيه الاجتماع ما يلي:

١ - تعلن اللجنة عن استنكارها لصلوات التعذيب والحصار على كافة الأصوات الوطنية في القطة مطالبة بتحقيق أهداف الشعب العربي في تحرير كامل التراب الوطني العربي.

٢ - تعلن اللجنة عن دعمها ونضالها مع الحركة الوطنية الطلابية في مصر وسائر الإقطار العربية وتطالب بالإفراج الفوري عن المعتقلين منهم وإيقاف عمليات استفزاز الحركة الطلابية وبنيتها الدولية الشرعية وإعادة الطلبة الموصولين إلى كلياتهم.

٣ - تعلن اللجنة عن تنظيم خطوط نضائية واسعة يبدأ بنشر وثائق الحركة الوطنية الطلابية وتعميم نضالها وخبر الصمت والتزيف الرسمي لها ولأهدافها، كما وأنها ستصدر عدا بياناً تعصلاً حول هذه الأمور.

٤ - تعلن اللجنة عن تشكيل سكرتاريه لها من الاتحادات الطلابية اللبنانية والعربية وحديث مجلس الطلبة في الجامعة الأميركية في بيروت بقرا لها سولي العمل على معيهم نضالها في أكثر الإقطار العربية لتحريرهم جماهيرها ضامناً مع الأهداف الوطنية للطلبة العرب في مصر والسودان والمغرب.

٥ - تدعو اللجنة كل من يرغب في الانضمام إلى عضويتها الاتصال ببركرها وأن يكون موافقاً على أهدافها العامة.

٦ - سوف يعقد اللجنة اجتماعات لاحقة لتعيد مجال الخطوات المقبلة بناء على المطورات.

سيبدأ الإجماع القادم يوم الثلاثاء ظهراً الساعة ١٢ في مقر مجلس الطلبة.

لجنة الضمان مع الحركة الوطنية الديمقراطية لطلة مصر بيروت ٢٨-٢٩-١٩٧٢

نداء من الحركة وكانت الحركة الوطنية الديموقراطية لطلاب مصر قد أصدرت نداء قالت فيه «إن السلطة قد أصفقت أمالاً رسماً هزلاً للطلاب أطلقت عليه اسم «اتحاد طلاب الجمهورية المصرية العربية» حدثت به اشخاص من أقطانها ومن الخلقين والتمهاتيين وعلاء أجهزة الأمن، وتستخدم السلطة هذا الاتحاد أداة لتفريق حركة الجموع الطلابية من الخلف، ولتشويه سمعة طلابنا وحرف نضالنا، إن هذا الاتحاد العمل للسلطة

في «المملكة اللبنانية المتحدة»:

الأبناء يرثون الآباء والخلاف هو طبيعي

ولكن هذا نوارث للحكم هذه خلافة الملكة التي تحكمنا منذ عشرات بل مئات السنين ، لا زالت عازمة على الاستمرار في الحكم خلال الجيل القادم على الأقل . هذا ما يعلنه أولياء العهد ، الأمراء والمشايع الصغار ، البكوات الصغار في مقابلة أجرتها مجلة «موندى مورتنغ» (الصادرة في بيروت بالانكليزية) مع أربعة منهم : دوري كميل شمعون ، فيصل مجيد أرسلان ، نجاة صبري حمادة ، فيصل صائب سلام . ولما كانت المجلة الانيقة ، اللامعة الخلال ، المليئة بالصور (الفن ليرتان فقط) ، لا يقرأها سكان المصطبة وعالية ودير القس والهول ، أخذ أولياء العهد حريتهم في الحديث عن أنفسهم وعن آباءهم وعن... وراثة الحكم في «المملكة اللبنانية المتحدة» .

ليطمئن اللبنانيون : النظام الملكي عندنا على خير ما يرام . العائلات المالكة التي تحكمنا منذ عشرات بل مئات السنين ، لا زالت عازمة على الاستمرار في الحكم خلال الجيل القادم على الأقل . هذا ما يعلنه أولياء العهد ، الأمراء والمشايع الصغار ، البكوات الصغار في مقابلة أجرتها مجلة «موندى مورتنغ» (الصادرة في بيروت بالانكليزية) مع أربعة منهم : دوري كميل شمعون ، فيصل مجيد أرسلان ، نجاة صبري حمادة ، فيصل صائب سلام . ولما كانت المجلة الانيقة ، اللامعة الخلال ، المليئة بالصور (الفن ليرتان فقط) ، لا يقرأها سكان المصطبة وعالية ودير القس والهول ، أخذ أولياء العهد حريتهم في الحديث عن أنفسهم وعن آباءهم وعن... وراثة الحكم في «المملكة اللبنانية المتحدة» .



كميل شمعون : لو ثبت أن الشيوعية نقيض لبنان ، لاعتنقنا .



صائب سلام : «ربما نفردو بعد ٢٠٠ سنة»



المير مجيد أرسلان : أسرة تبارس الحكم منذ ألف سنة .

الجعود : «من المؤسف أن يكون صائب سلام في مهنة واحدة مع سياسيين هم من مثل هذا المستوى القذوي . ربما نوصّل الناس إلى تقديره حق قدره بعد حوالي ٢٠٠ سنة !!»

ولطفاً :

أما فيصل سلام ، فإن «طبيعة تلبس» والده «تفيلته» إلى درجة أنه يصرى أن السياسة لا تملك صائب لوط «تسليته» ! يشهد على ذلك : الطلاب ، العمال ، من رودة بطرس إبراهيم إلى يوسف الطلسار وغاطية الخراجة ، مزارعو التبع في الجنوب ، وغيرهم وغيرهم . وإيضاً ، على عكس ما قد تصور البعض ، صائب سلام ، السياسي يحب أصدقائه ، ولا يكره أحداً . لا ينفذه بكلمة سوء واحدة ضد أحد ، ويعامل أعداءه وكأنهم أصدقاء له . وهذا ما يدفعني إلى القول : «فيل» هو «الإنسانية الإنسانية» لصائب سلام تلعب في الجنون ، وخاصة وأن البشر لا يقدرونها الفكر الكافي . وفيصل سلام يجب جلم لقبه على هذا التسلسل

أنا ابن أبي . وأبي أفضل سياسي في البلد ...

طبعاً ، الجميع يؤكد أن أباه هو مثاليه الأعلى في الحياة ، وأنه أفضل سياسي في البلد .

دوري شمعون (٢٠ سنة ، رجل أعمال ، والأمين العام لحزب أبيه) يقول : «أبي ؟ أنه رجل عظيم ... له رجل الدولة الوحيد في لبنان . طبعاً يوجد سياسيون غيره ، ولكن لا يوجد رجل دولة» ، والولد «أبن أبيه» أكثر من وجه «بشاطر والده معتقده السياسي» - «الليبرالية» ما هي «الليبرالية» في القابوس الشيوعي ؟

«أنها تعني بالنسبة لنا ضرورة التحرر من كافة الارتباطات السياسية وكافة العقائد والأفكار السياسية عندما تكون المسالمة مسألة مصالح لبنان . واني متأكد أنه لو ثبت أن الشيوعية نقيض لبنان ، فإن سكاننا (أي دوري وأبوه) سوف يعتقدوا» .

ولكن يبدو أنه قد «ليت» أن الشيوعية لا تثير لبنان . كيف ؟ الجواب عند الدالاس وشاه إيران . ومن شدة إيمان شمعون بضرورة التحرر من كافة «الارتباطات» و «العقائد» - طبعاً حافظاً على مصالح لبنان - تحالف مع ... «الطلان» لاستقلال حكم الشبيخ بشارة الخوري ، ورفض «اعتقال» «إيدا إيزنهاور» عام ١٩٥٧ ، وصال دون زج لبنان في حرب أهلية عام ١٩٥٨ وهو يسعى حالياً إلى «ارتباط» لبنان بسياسة شاء إيران ...

فيصل سلام (٢٦ سنة ، كان الممرض في أحد بنوع محلا يحصل منه عيشه ، «لكنه» «مشغول بخدمة الناس») يرى أن إياه صائب ، «لا يغير جوداته حسبها تلبسه» مصالحه ، كما يفعل بعض الناس . أنه متأكد ، بعبارة واحدة ، وهو يعلمه حسي النهاية : «فيل» . فعلاً ، «العقيدة» نفسها بدأت طريقها في القدير ربح «شركة الجبل أيسنت» «بالشراكة مع رؤوس الأموال البريطانية» ثم عرجت لفكرة على الناصرية - أبان فترة مد التيسار انقاصي - قبل أن تخط الرجال ، مؤقداً (١) عند الملك فيصل ! كل ما في الأمر أن الرجل «بنوع» عقيدته !! والرجل الرجل لا يجسد عن مبادئه !

الاعتراض الوحيد على الآباء : طبيعة قلبهم ...

يجب أولياء العهد الإجابة على أن آباءهم هم مثاليهم الأعلى في الحياة ، ولا اعتراضهم المشترك على ... طبيعة قلبهم .

«نجاة حمادة تقول عن والدها ، ورئيس المجلس لا يزيد عن ربع قرن ، «نعم ، أنه متسامح جداً . ويعني الناس لا يستحقون ذلك» ، ويلزم دوري شمعون أن إياه «عاطفي وناعم» على عكس ما يتصور البعض . شمعون ، يا «نير» ، يا رفيق القلب !!

قرار البورفاج حول كلية التربية

- حقيقة المواقف المسعورة التي تتخذها الدولة ضد القرار
- جبهة الشباب «مسانط طروادة» للسلطة في صفوف الحركة الطلابية

بعد الذي يحول الجامعة اللبنانية السي جابسة للتخريب (إحداثيات دخول إلى كافة الكليات والمعاهد) وسحق بذلك هدف نجيب أبو حيدر السابق : جامعة لا تضم أكثر من ٢٠٠٠ طالب (وكما نروج له صحيفة النهار أيضاً) وهذه هي الخطوة الحقيقية في سياسة الدولة التربوية في المرحلة الحالية . ان قرار البورفاج ، رغم كونه لا يحل أوحده الأزواجية الموجودة في الجامعة ، إلا أنه يشكل المشروع الرد على أهداف وزارة التربية ومركز البحوث ، بمعنى أنه ليس مطروحا للتداول عن قرار البورفاج ويجب خوض معركة تنفيذه على مسئولين .

١ - أقرار برسوم المنح المخصصة للدرول إلى كلية التربية لضمان عدم التعرض لهذا المكسب .

٢ - مناهضة بغرض الإجراءات التنفيذية لقرار البورفاج .

ان معركة من هذا النوع تتطلب أول ما يتطلبه نجاح كل المخلصين لتطور الجامعة باتن الديمقراطية وطني بما في ذلك البيئة التعليمية ، لذلك ينبغي التشديد على ضرورة تملك موقف مجلس الجامعة اللبنانية حول هذا القرار وعزل الفئات المستزلة والمنفصلة من مجالي كلية التربية بشكل خاص .

١ - محاولة الدولة الائتلاف على المطالب التي اضطرت للتداول عنها تحت ضغط النضال الطلابي ، (كالتج الوطنية ، والأبنية الجامعة ...) .

٢ - محاولات مركز البحوث التربوي كحليف لوزارة التربية ، بزيادة نفوذه تدريجياً ومن ضمن معاملات الوضع اللبناني (الصراع الأمريكي - الفرنسي على التعليم) للآشراف على مراكز أعداد المعلمين في كافة المراحل بعد أن نسني له ذلك في المرحلتين الابتدائية والوسطى .

٣ - محاولات مركز البحوث التربوي كحليف لوزارة التربية ، بزيادة نفوذه تدريجياً ومن ضمن معاملات الوضع اللبناني (الصراع الأمريكي - الفرنسي على التعليم) للآشراف على مراكز أعداد المعلمين في كافة المراحل بعد أن نسني له ذلك في المرحلتين الابتدائية والوسطى .

٤ - محاولات مركز البحوث التربوي كحليف لوزارة التربية ، بزيادة نفوذه تدريجياً ومن ضمن معاملات الوضع اللبناني (الصراع الأمريكي - الفرنسي على التعليم) للآشراف على مراكز أعداد المعلمين في كافة المراحل بعد أن نسني له ذلك في المرحلتين الابتدائية والوسطى .

٥ - محاولات مركز البحوث التربوي كحليف لوزارة التربية ، بزيادة نفوذه تدريجياً ومن ضمن معاملات الوضع اللبناني (الصراع الأمريكي - الفرنسي على التعليم) للآشراف على مراكز أعداد المعلمين في كافة المراحل بعد أن نسني له ذلك في المرحلتين الابتدائية والوسطى .

الطبيعية :

١ - محاولة الدولة الائتلاف على المطالب التي اضطرت للتداول عنها تحت ضغط النضال الطلابي ، (كالتج الوطنية ، والأبنية الجامعة ...) .

٢ - محاولات مركز البحوث التربوي كحليف لوزارة التربية ، بزيادة نفوذه تدريجياً ومن ضمن معاملات الوضع اللبناني (الصراع الأمريكي - الفرنسي على التعليم) للآشراف على مراكز أعداد المعلمين في كافة المراحل بعد أن نسني له ذلك في المرحلتين الابتدائية والوسطى .

٣ - محاولات مركز البحوث التربوي كحليف لوزارة التربية ، بزيادة نفوذه تدريجياً ومن ضمن معاملات الوضع اللبناني (الصراع الأمريكي - الفرنسي على التعليم) للآشراف على مراكز أعداد المعلمين في كافة المراحل بعد أن نسني له ذلك في المرحلتين الابتدائية والوسطى .

٤ - محاولات مركز البحوث التربوي كحليف لوزارة التربية ، بزيادة نفوذه تدريجياً ومن ضمن معاملات الوضع اللبناني (الصراع الأمريكي - الفرنسي على التعليم) للآشراف على مراكز أعداد المعلمين في كافة المراحل بعد أن نسني له ذلك في المرحلتين الابتدائية والوسطى .

٥ - محاولات مركز البحوث التربوي كحليف لوزارة التربية ، بزيادة نفوذه تدريجياً ومن ضمن معاملات الوضع اللبناني (الصراع الأمريكي - الفرنسي على التعليم) للآشراف على مراكز أعداد المعلمين في كافة المراحل بعد أن نسني له ذلك في المرحلتين الابتدائية والوسطى .

٦ - محاولات مركز البحوث التربوي كحليف لوزارة التربية ، بزيادة نفوذه تدريجياً ومن ضمن معاملات الوضع اللبناني (الصراع الأمريكي - الفرنسي على التعليم) للآشراف على مراكز أعداد المعلمين في كافة المراحل بعد أن نسني له ذلك في المرحلتين الابتدائية والوسطى .

٧ - محاولات مركز البحوث التربوي كحليف لوزارة التربية ، بزيادة نفوذه تدريجياً ومن ضمن معاملات الوضع اللبناني (الصراع الأمريكي - الفرنسي على التعليم) للآشراف على مراكز أعداد المعلمين في كافة المراحل بعد أن نسني له ذلك في المرحلتين الابتدائية والوسطى .

٨ - محاولات مركز البحوث التربوي كحليف لوزارة التربية ، بزيادة نفوذه تدريجياً ومن ضمن معاملات الوضع اللبناني (الصراع الأمريكي - الفرنسي على التعليم) للآشراف على مراكز أعداد المعلمين في كافة المراحل بعد أن نسني له ذلك في المرحلتين الابتدائية والوسطى .

٩ - محاولات مركز البحوث التربوي كحليف لوزارة التربية ، بزيادة نفوذه تدريجياً ومن ضمن معاملات الوضع اللبناني (الصراع الأمريكي - الفرنسي على التعليم) للآشراف على مراكز أعداد المعلمين في كافة المراحل بعد أن نسني له ذلك في المرحلتين الابتدائية والوسطى .

تتفاعل منذ مدة ، إصداً قرار «خلوة البورفاج» التي عقدتها مجلس الجامعة اللبنانية والتي ناقشت موضوع الأزواجية الحاصلة بين كليات الجامعة وبخاصة بين كليات العلوم والآداب من جهة وكلية التربية من جهة أخرى . فما هو قرار خلوة «البورفاج» وما هي أسباب هذه الفجوة ؟

الواقع أن الأزواجية القائمة في الجامعة اللبنانية نتيجة لقلية التعليم النظري الذي لا ينتج سوى معلمين ، من ناحية ، ونجاة لذلك ، وجود كليات تدرّس نفس الاجازة التعليمية (في العلوم والآداب) ولكن طلاب أدهاها (التربية) يندمجون بتميز في التجه والنوعين فور التخرج .

وكان من الطبيعي أن نعالج هذه القضية عبر المحافظة على المكتسبات الديمقراطية الموروثة لطلاب الجامعة اللبنانية والجسدية كلية التربية ، والعمل على تطوير هذه المكتسبات ذاتها ، وأن حل قضية الأزواجية لا بد وأن يكون لصالح الحركة الطلابية ومكسبها وهو دون شك بلجهاين :

١ - المحافظة على المنحة ، مع العمل على تعميمها وكذلك المحافظة على مدا المعلمين مع التماسك لأفاداة كل الخريجين منه عبر توسيع مجالات العمل .

٢ - القضاء على هيمنة التعليم النظري في الجامعة عبر بناء الكليات التطبيقية . وقد كان الموقف من بناء أو إلغاء كلية التربية مبرهناً بالمسألة الأولى أساساً ، فما الذي أقدم عليه مجلس الجامعة في خلوة البورفاج ؟

١ - طبق حرياً قانون تنظيم كلية التربية الذي يحدد الكلية أساساً على أنها مركز أعداد المعلمين في المرحلة الثانوية ، ومركز أبحاث تربوية معزز كاهامه الطلاب .

٢ - رفض منطق وجود كليات للعلوم وكليات للآداب وأقدم من ضمن صلاحياته على تنسيق العلاقة بين الكليات الثلاث المذكورة لنؤدي كل منها دورها ، تقرر الحال طلاب كلية التربية ، الذين العلم والادبي يكتفي بالعلوم والآداب ، يدرسون فيها خلال الأربع سنوات مواد الأخصائى ، ويدرسون خلال هذه السنوات ذاتها مواد التربية أو التاهيل التربوي في كلية التربية بالذات ، على أن ينقل إلى الكفاءه في كلية التربية .

٣ - يحافظ على حق المنحة طيلة خمس سنوات فور التخرج والمعلمين ، باعتباره يوافق على مبدأ المباداة في الأصل .

٤ - ان قرار البورفاج لا يشكل ضرباً للمكتسبات الديمقراطية المنوطة من وجود الكلية بوضعها الراهن ، معصب ، بل أكثر من ذلك يشكل قاعدة موضوعية للنضال من أجل تعميم النشغ الطلابي ومكسب المعلمين ، فضلاً عن أنه يوجد مستوى الشهادة التعليمية . وهو لا يشكل في أي حال خلا حقيقة للأزواجية إلا إذا تزامن مع بناء الكليات التطبيقية ، والذي ينشر الضجة حول هذا القرار ، والتي انشدها المتفهمون من أضراد الهيمنة

المحاولات لاعادة تانور الجامعة اللبنانيةسنة وانعما من ناحية دورها الوطني والتسود على صعيد التعليم الرسمي في لبنان ، ناسي الضجة المتسببة حول قرار مجلس الجامعة اللبنانية القاضي بالتنسيق بين كليات التربية والآداب والعلوم وبغرض دور كلية التربية لجهة أعداد تربوي صحيح وتحولها إلى مركز أبحاث تربوي في الجامعة مع المحافظة على مكاسب طلابها في المنح وحق التعيين غور الفئرج ، ناتي هذه المحاولات لنصب في طاحونة القاترين على الجامعة من هم غير بعيدين من تشجيع هذه الضجة والقائمين بها :

١ - تستهدف الضجة أول ما تستهدف طيس المكاسب الكبيرة التي حققتها الحركة الطلابية بإيجاد نظام المنح الوطنية سيوزع بموجبها بعد أيام مليون ليرة على ٧٥٥ طلباً من المحتاجين . وإصدار قانوني لضمان المصحي والد ٢٠ مليون ليرة للجامعة .

٢ - تستهدف هذه الضجة أيضاً صرف نضال الحركة الطلابية وضيق نتاجه الجبر صالغ تحقيق بقية المطالب (الكليات التطبيقية ، الخاطم ، المساكن الخ ..) وذلك بالتوافق الكليل مع مخططي ضرب الجامعة اللبنانية على كل المستويات ، وخاصة محاولات مركز البحوث لتسليح الكلية من الجامعة اللبنانيةسنة وغرب مكتسبات طلابها وحرمان الجامعة اللبنانية من حق ممارسة دور فعال على صعيد التعليم الرسمي في لبنان .

٣ - تم هذه الضجة بالتنسيق مع السلطة ومع القوى المختلفة في الجامعة . تلك القوى التي أبت استعدادها للنضحية بكل وجود الجامعة من أجل مصالحها الضيقة .

٤ - تقوم بهذه الضجة ، من بين الذين ينفعونها ، فئة طلابية (جبهة الشباب) طالما الضح ارتباطها في الإدارات المختلفة في الجامعة ، فئة سبيل لها وقبعت مشروما لحل الأزواجية يخلف من القرار الحالي في أنه يخلص سنوات الاستفادة من المنحة اليستين مع إلغاء الكلية والعاقبة بالآداب والعلوم .

٥ - ويكفي للتدليل على ذلك أن إدارة الكلية رنفت - دون أن تستطيع - هذا العام ، السماح للطلاب من المشاركة في المذاكرة فيما سبقت لذلك الأوامر الماضية قبل أن تزيح الحركة الطلابية جبهة الشباب عن قيادة الفئرج . ويترك الطلاب جيوا التشويق الذي حصل وراء الكواليس بين مجالي الجبهة والإدارة ممن خلال ممارسة دور مزدوج للجبهة بتشجيع الإدارة على رفض المشاركة في نفس الوقت الذي كلفت تقوم فيه بالزيادة الطلابية ، بغية ممارسة الإكراه . كما ليس الطلاب كيف ان قيادة الجبهة فضلت التنسيق مع الإدارة شأن فقد مؤتمرها الصحفي في الكلية بخطبة النقابية الطلابية التي طالما أدمت الحرس عليها . ولم ينس الطلاب حقيقة ما كانت تهدف إليه الجبهة بتشريه الاستفسارات الطلابية ، وكيف أنها تتعاون اليوم مع نفس الفئات التي خالتهما الاستفسارات وأصرت على إقصائها . وليس مستغرباً هذا الدور الذي تلعبه الجبهة إذا ما قارناه بدورها الانشازلية ضد السلطة الطلابية وخصوصاً في معهدي العلوم الاجتماعية والعلوم .

٦ - لن تستطيع الضجة الحالية رغم كل القوى المشاركة فيها ، أن تنجح الجامعة اللبنانية من التقدم ومن بلوغ دورها الوطني ، واللجنة التنفيذية التي تشارك في قيادتها ، حريصة كل الحرس على تشجيع كل حوار ديمقراطي حول صلاحياتها وإصلاها . أما الحديث من إسقاط اللجنة ، فإن يخفى من خلاله ادعاء المحافظة على الاتحاد تراجعاتهم المستمرة أمام القوى التي كالوا لها بالأس كل التهم وهملوها كل نتائج الفضل السذي عانت منه الحركة الطلابية أثناء هيمنتهم على قيادة الاتحاد . وبقي أن الحركة الطلابية هي وحدها صاحبة الكلية وصاحبة الحق في تجديد الثقة أو سحبها .

٧ - منظمة الشباب النقابي

٨ - لجان العمل الطلابي

٩ - اتحاد الشباب الديمقراطي في كلية التربية

١٠ - الحرية صفحة ٧



المسألة الوطنية الفلسطينية بين اليسار الحقيقي والظرف المؤقت البورجوازي الصغير

-٧-

طريقان للنضال من أجل التحرير

بتم يساري فلسطيني

البرنامج الوطني الديمقراطي في الأردن

ان محاولة النظام الحاكم في الأردن تأكيد جدارته وقدرته على تاديبة وظيفته الرئيسية في خدمة الاستراتيجية الابريالية في المنطقة . تدخل هذا النظام وسياساته في تناقض مباشر ، يشهد احداثا يوما بعد يوم . مع مصالح اوسع الطبقات الوطنية للشعب في الضفة الشرقية . وهديب من الجوهر الرجعي لهذه الوظيفة ، فان النظام لن يجد سبيلا لضمها . استمراره في ادائها سوى التخطيط الدائم بين اطراف التناقضات القائمة في سياسته ، الامر الذي يؤدي الى احداث التناقضات داخل صفوف الطبقة الحاكمة نفسها . ان تخفيض هذه التناقضات واعتبارها اسبابا لبؤرة برنامج العمل الوطني الديمقراطي لوسع جواهر الضفة الشرقية هو الذي سيكون ، بالدرجة الاولى ، من نجاح النضال من اجل نظام وطني ديمقراطي . وباستثناء ذلك فكل الاكتفاء بكل الشرائع للنظام الهائلي وقضحه والتشهير به ، والاكتفاء بتنظيم بنسج عمليات ارضية «رمز» الى التسييم على اسقاط النظام ، واعتبار ذلك بدلا عن قيادة نضال الجماهير الوطني والديمقراطي من اجل مصالحها ومطالبها المباشرة ، ان هذا النهج لن يؤدي الى اسقاط النظام فعلا ، بقدر ما سيؤدي الى تعزيز مواقع الاجنحة الفاشية المتطرفة والشديدة التمسك بالثبات ونوميد جذورها داخل جهاز السلطة . ان الطريق الثوري الحقيقي لتدمير النضال من اجل نظام وطني ديمقراطي هو طريق تعبئة الجماهير وتعباد نضالها انطلاقا من التناقض المباشري بين مصالحها وبين سياسات النظام . وطريق استغلال التناقض القائمة في سلب سياسة النظام نفسها من اجل شل قدرته على اداء وظيفته الاستراتيجية وانصاف قدرته ، بالتالي ، على البقاء والاستمرار .

ان هذا الزمرة يحل بشكل واضح في بدني مسوى سانحه الارض ، ونسحه المساء التي تكفها استئثار كبار الاكابر بمصادر المياه الموفرة ، وانخفاض اسعار المنتجات الزراعية ، وبعده عمليات المصارفة التي يقوم بها كبار التجار ، وبرامك الدين التي تقل كاهل الفلاح الصغير لصالح مربي المدن الخ .. ان عوامل هذه الزمرة قد ابتدأت تعطي انوارها المدمرة لصالح صفار الفلاحين في ريف الضفة الشرقية وتشتتت نحو التناقضات الطبقة الراسخية في هذا الوسط . ونساعد في تطوير هذه العملية بمشاريع « التنمية » الزراعية التي يظن ان الطبقة الحاكمة ضمن اطوار مساعيها « للعصرنة » و « التحديث » ، تلك المشاريع التي سيقود في معظمها خدمة مصالح كبار الملاكين المحولون راسماليا على حساب الزراعة الفلاحية الصغيرة ، ان هذه العملية تنمو بشكل تدريجي وبطيء ، الا ان بعض مظاهرها اخذت تتشكل منذ الآن عاملا من عوامل نمو الذئب في صفوف جواهر الريف الكادحة (الزمة المياه مثلا) ولم يعد بإمكان الطبقة الحاكمة قسطها بوسائل التمسك الاقليمي البالية ، خصوصا وان المسلمات الايديولوجية الزائفة التي تقوم عليها هذه الزمرة قد اخذت تنزعز نتيجة اضطراب النظام في تقديم بعض التنازلات الشكلية او الجزئية للجماهير الفلسطينية من اجل ضمان قدرته على استمرار الادعاء بتبجيل شعب فلسطين .

ان التكوين الاقتصادي - الاجتماعي - الخلف الذي يؤدي الى ارتباط الطبقة الحاكمة بالابريالية يترك اثره السلبي ، فضلا عن ذلك ، على سياسة التعليم وعلى مصالح الجماهير الواسعة من

الطبقة والذباب والمعلمين وسائر الاوساط الفقرة من الشعب . فيينا يؤدي المظاهر الخارجية للطور الاجتماعي السيئ بظقتها النفل الابريالي الى اسراع نطاق الحركة التنموية في البلاد والى نمو الطوح التقني والحضاري في اوساط اجتماعية مسممة ، فان اقتصاد الخدمات التابع والمخلف السذي يكرس هذا النفل الابريالي نفسه بحد من قدرة الطبقة الحاكمة على الاستيعاب الفعلي لهذا الطوح وبملي سياسة تنظيمية استمرارية تقوم على التضييق المضطرد لنطاق التعليم العالي ، وعلى فصل العلم عن الانتاج ، بالاضافة الى ترويض المعلم الحضاري والثقافة الاستعمارية المعارضة مع الطوح الوطني للشعب . ان هذه السياسة التي هي نتيجة مباشرة لسياسة الارتباط الوثيق بالابريالية ، تتناقض يوميا مع المصالح المادية والعنوية للطبقة والمعلمين ، سواء في مدارس الدولة او وكالة القوات ، وتدفع اوسع قطاعاتها الى تحركات نضالية ديمقراطية شديدة الاهمية حتى في ظل الطغيان المطلق لقوى القمع والارهاب .

وتبرز الآثار السلبية لهذه السياسة في البطالة المزمنة للخريجين وهجرتهم المبررة ، في فرض شروط صعبة وظلمات مالية عالية على الطلبة المبدعين للجامعة ، في تضييق نطاق البورصة العلمية والطبقية والمهنية لصالح الماكينات المزمنة على الدراسات الابية الشكلية ، في حرمان الطبقة الفقراء خاصة من التسهيلات التي يمكنهم من مواصلة دراساتهم الجامعية (الكتب ، السكن ، الخ الخ ..) ، في غنم الحقوق المعاشية للمعلمين ، واخيرا الدائنة والمخادعة ، عن طيبة الخاتبات الاستولاه المصاحبة للطلاب الضعفاء ، من الصدور بوجه جدار المدن وكبار الاكابر ، في مدح راسمالي دام بالبرغم من كل النوازل التي يحدو رنمو .

لقد اقترنت سياسة تكيف الابرياسم بالابريالية بنقلها الخفية في معيون عزلة من انظار الجمهور العربية الشقيقة ، وخصوصا كبار الاكابر بمصادر المياه الموفرة ، وانخفاض اسعار المنتجات الزراعية ، وبعده عمليات المصارفة التي يقوم بها كبار التجار ، وبرامك الدين التي تقل كاهل الفلاح الصغير لصالح مربي المدن الخ .. ان عوامل هذه الزمرة قد ابتدأت تعطي انوارها المدمرة لصالح صفار الفلاحين في ريف الضفة الشرقية وتشتتت نحو التناقضات الطبقة الراسخية في هذا الوسط . ونساعد في تطوير هذه العملية بمشاريع « التنمية » الزراعية التي يظن ان الطبقة الحاكمة ضمن اطوار مساعيها « للعصرنة » و « التحديث » ، تلك المشاريع التي سيقود في معظمها خدمة مصالح كبار الملاكين المحولون راسماليا على حساب الزراعة الفلاحية الصغيرة ، ان هذه العملية تنمو بشكل تدريجي وبطيء ، الا ان بعض مظاهرها اخذت تتشكل منذ الآن عاملا من عوامل نمو الذئب في صفوف جواهر الريف الكادحة (الزمة المياه مثلا) ولم يعد بإمكان الطبقة الحاكمة قسطها بوسائل التمسك الاقليمي البالية ، خصوصا وان المسلمات الايديولوجية الزائفة التي تقوم عليها هذه الزمرة قد اخذت تنزعز نتيجة اضطراب النظام في تقديم بعض التنازلات الشكلية او الجزئية للجماهير الفلسطينية من اجل ضمان قدرته على استمرار الادعاء بتبجيل شعب فلسطين .

برنامج النضال من اجل المصالح الحيوية للطبقات الوطنية

ان التمسك بحد سياسة الارتباط الترابية الابريالية يكسب نقلا جديا وقاعدة جماهيرية واسعة اذا ما ارتبط بقيادة وتنظيم وتطوير نضال الجماهير ضد كافة النتائج المدمرة التي تؤدي اليها هذه السياسة بالنسبة للمصالح الحيوية لكافة الطبقات الوطنية . ان هذه الحقيقة تدل على العناصر والقوى الثورية التي تنفرد في تطوير وتنظيم كافة اشكال النضال الوطني والديمقراطي للقطاعات الابرياسمية المختلفة وربط هذه التنازلات بالمهمة العامة لتحرير الوطني والماء الثروة الابرياسمية في البلاد . ان البرنامج النضالي من اجل انجاز هذه المهمة يجب ان يتضمن :

● تنظيم اللجان الشعبية لمكافحة الفساد والبطالة ورفع الانزاع السلبي المدمرة لسياسة الارتباط الابرياسمي على المصالح الحيوية للطبقات الوطنية . ان هذه الحقيقة تدل على العناصر والقوى الثورية التي تنفرد في تطوير وتنظيم كافة اشكال النضال الوطني والديمقراطي للقطاعات الابرياسمية المختلفة وربط هذه التنازلات بالمهمة العامة لتحرير الوطني والماء الثروة الابرياسمية في البلاد . ان البرنامج النضالي من اجل انجاز هذه المهمة يجب ان يتضمن :

● تنظيم اللجان الشعبية لمكافحة الفساد والبطالة ورفع الانزاع السلبي المدمرة لسياسة الارتباط الابرياسمي على المصالح الحيوية للطبقات الوطنية . ان هذه الحقيقة تدل على العناصر والقوى الثورية التي تنفرد في تطوير وتنظيم كافة اشكال النضال الوطني والديمقراطي للقطاعات الابرياسمية المختلفة وربط هذه التنازلات بالمهمة العامة لتحرير الوطني والماء الثروة الابرياسمية في البلاد . ان البرنامج النضالي من اجل انجاز هذه المهمة يجب ان يتضمن :

● تنظيم اللجان الشعبية لمكافحة الفساد والبطالة ورفع الانزاع السلبي المدمرة لسياسة الارتباط الابرياسمي على المصالح الحيوية للطبقات الوطنية . ان هذه الحقيقة تدل على العناصر والقوى الثورية التي تنفرد في تطوير وتنظيم كافة اشكال النضال الوطني والديمقراطي للقطاعات الابرياسمية المختلفة وربط هذه التنازلات بالمهمة العامة لتحرير الوطني والماء الثروة الابرياسمية في البلاد . ان البرنامج النضالي من اجل انجاز هذه المهمة يجب ان يتضمن :

● تنظيم اللجان الشعبية لمكافحة الفساد والبطالة ورفع الانزاع السلبي المدمرة لسياسة الارتباط الابرياسمي على المصالح الحيوية للطبقات الوطنية . ان هذه الحقيقة تدل على العناصر والقوى الثورية التي تنفرد في تطوير وتنظيم كافة اشكال النضال الوطني والديمقراطي للقطاعات الابرياسمية المختلفة وربط هذه التنازلات بالمهمة العامة لتحرير الوطني والماء الثروة الابرياسمية في البلاد . ان البرنامج النضالي من اجل انجاز هذه المهمة يجب ان يتضمن :

● تنظيم اللجان الشعبية لمكافحة الفساد والبطالة ورفع الانزاع السلبي المدمرة لسياسة الارتباط الابرياسمي على المصالح الحيوية للطبقات الوطنية . ان هذه الحقيقة تدل على العناصر والقوى الثورية التي تنفرد في تطوير وتنظيم كافة اشكال النضال الوطني والديمقراطي للقطاعات الابرياسمية المختلفة وربط هذه التنازلات بالمهمة العامة لتحرير الوطني والماء الثروة الابرياسمية في البلاد . ان البرنامج النضالي من اجل انجاز هذه المهمة يجب ان يتضمن :

● تنظيم اللجان الشعبية لمكافحة الفساد والبطالة ورفع الانزاع السلبي المدمرة لسياسة الارتباط الابرياسمي على المصالح الحيوية للطبقات الوطنية . ان هذه الحقيقة تدل على العناصر والقوى الثورية التي تنفرد في تطوير وتنظيم كافة اشكال النضال الوطني والديمقراطي للقطاعات الابرياسمية المختلفة وربط هذه التنازلات بالمهمة العامة لتحرير الوطني والماء الثروة الابرياسمية في البلاد . ان البرنامج النضالي من اجل انجاز هذه المهمة يجب ان يتضمن :

الشخنة وتؤيد دوره الوطني بحويته السي اداة جمع الشعب وتامر ضد حركة التضرر الوطني العربية . واعلت السلطة الحاكمة مرارا بشكل علني رفضها لاية مساهمة غسي العمل ضد الاحتلال واستعدادها لمقد لسيرة منفردة تضمن النضال من اجزاء هامة جديدة من تراثنا الوطني مقابل اعادة اخضاع ما يتنازل عنه العدو المحتل لسلطتها وهيمنتها من جديد بما يتبع لها الاستمرار في ادماء سبيل شعب فلسطين ونصبة قضيتهم الوطنية . ومن اجل ضمان مصلحتها الانانية الضيقة هذه عملت السلطة الحاكمة بواسطة عملائها في المناطق المحتلة على تخريب النضال الوطني المناهض للاحتلال وحرره نحو ساربا الاستسلام والتعاون مع سلطات العدو ، وظهرت امثال « دعم الصدور » لرشوة وشراء العمالة في الضفة الغربية ، وحافظت على سياسة الجسور المتحركة مع العدو مسهلة وللملك غزو الاقتصادي المستمر للضفة الشرقية .

واذا كان نجاح هذه السياسة الاستسلامية يهدد بتضييق القضية الوطنية للشعب الفلسطيني وتكريس الاردن كدولة عازلة تشكل مصم ايضا يتناقض مع المصالح الوطنية للشعب الاردني نفسه اذ يمرضه لخطر المطامح التوسعية الاسرائيلية وبشكل اشد لخطر الخضوع لغير المباشر للهيمنة السياسية واقتصاديا ويطعن في الصميم قضية تحرره الوطني .

من اجل الاعتراف بالحقوق الوطنية لشعب فلسطين

ان الوجه الآخر ، والرئيسي ، لهذه السياسة الاستسلامية التي ينتهجها النظام الحاكم بعد تغييره في سياسة التمييز والاضهاد الاقليمي ضد الفلسطينيين في الاردن بشكل خاص وسياسة مصادر الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بشكل عام . منذ ١٩٧٠ لم تعد الرجعية الحاكمة في الاردن قادرة على ضمان مصالحها الخاصة في استمرار القضي هي زمام القضية الفلسطينية الا بتصعيد الفلسطينيين واتخاذ جميع الوسائل القمعية لإيلاء نصبة كافة اشكال التعبير المستقل من حقوقهم الوطنية . لقد خاضت الرجعية الحاكمة حريا اهلية مدمرة من اجل نصبة المقاومة الفلسطينية الطبقية في حمل السلاح والانتماء في صفوف المقاومة ضد الاحتلال . وما ان هضمت الرجعية بعض النجاعات الاولى في هذه الحركة حتى كشفت من نواياها الحقيقية برضاها الاعتراف بحركة المقاومة مثلا شرعا للشعب الفلسطيني وحرمانها من حقها في حرية ممارسة الكفاح المسلح ضد العدو ، خاربة عرض الحائط بجور وروح انتفاقيي القاهرة وعمان ، وفي الفلسطيني في الاردن للتعق والارهاب والابادة الجماعية . لقد انجزت السلطة « تطوير » الجيش واجهزة الدولة على اسس القلبية بعتة بالتسريع الكمي للتمل والوظائف والاضباط والجنود الفلسطينيين ، والمغتت سبل المعيشي في وجودهم ، وشردتهم بعدد دهم مخيمهم ، وشتت حيلة اضهاد وتنكيل جماعي ضدهم ، وسلبت كافة حقوقهم كمواطنين في الدولة ، بالاضافة الى حقهم في النضال من اجل تحرير وطنهم . وبالرغم من ادماء السلطة بها « تسريع » لسكان الضفة الغربية بممارسة حقهم في تقرير المصير بعد زوال الاحتلال ، فان هذا النهج القمعي « القمعي » يمكن ان تسحب به الرجعية الحاكمة . ذلك ان السياسة العملية التي تتبناها على امتداد الفترة الماضية كانت تقوم بشكل رئيسي على مصادرته من تبيل الشعب الفلسطيني وسلب حقوقه الوطنية .

اوضحنا سابقا ان مصلحة الطبقة الحاكمة القائمة على توليد ارتباط الاردن بالابريالية ومخططاتها ، وخدمة مصالحها في المنطقة ، تؤدي الى تشويه وعرقلة النمو الراسمالي للاقتصاد الوطني واخضاعه بشكل كامل لولاية بعض المساعدات الابريالية على النظام الحاكم . من هنا فان سياسة الارتباط بالابريالية ، فضلا عن كونها تدخل في تناقض مباشر مع الطوح الوطني لوسع قطاعات الشعب ، فانها ايضا وبالدرجة الاولى تتناقض مع المصالح الحيوية لجميع الطبقات الوطنية . ان السياسة الابريالية وبشكل خاص سياسة الولايات المتحدة ، تقوم على ابقاء الاردن فريسة للتدخل الاقتصادي والاجتماعي بشكل يحافظ على تبعية المنطقة وخضوعه الكامل لمخططات الابريالية . وبالرغم من ادعاءات الامصار والبناء والقيم الاقتصادي التي يظن انها عملا الابريالية الفاشية في الاردن ، فان الحقائق تشير بوضوح الى ان المساعدات الابريالية ، بما في ذلك الاغذية الساقطة من قسوروش التنمية ، انها تستهدف فعليا اضعاف ورشوة الطبقة الحاكمة وشراؤها الطبقية من جهة ، وخدمة المصالح الاستراتيجيية المباشرة للابريالية من جهة اخرى ، دون ان تستفيد هذه المساعدات الا بنسب ضئيلة جدا ، غسي تطوير الاقتصاد الوطني ، فانها من خلسل قاعدة انتاجية متباينة للاستغلال الاقتصادي الوطني للبلاد .

سياسة السلطة تتناقض مع مصالح الطبقات الوطنية

ان هذه السياسة تتناقض مع مصالح البرجوازية الوطنية في تطوير اقتصاد وطني انتاجي مستقل ، ولو نسبيا ، عن الابريالية . كما ان هذه السياسة ، مقترنة بما تؤدي اليه من مؤنة الاردن من محيطه العربي ، تؤدي الى تغاير الازمة الاقتصادية في البلاد ، بكافة مظاهرها الطاحنة من استنفال الفلا والارتفاع السريع في تكاليف المعيشة وتفاقم البطالة بشكل مضطرب الامر الذي يؤدي الى استحقاق مزيدا للجماهير الشعبية بكافة قطاعاتها العمالية والفلاحية والبرجوازية الصغيرة . لقد كتبت سياسة النظام الحاكم من الانسار المدمرة لوده العملية بالنسبة لمصالح اوسع الجماهير الكادحة ، اذ اثبت بعد ايلول ١٩٧٠ ان كانت المكاسب الطبقة التي انتزعتها الجماهير في ظل ازدياد السلطة خلال السنوات الثلاث الجديدة من تاريخ شمتا قبل ايلول ٧٠ . ففي ظل الهيمنة الكاملة للسلطة الرجعية وازهاها القمعي ووالعزلة العربية التي فرضت عليها بسبب من سياسة الخيانة الوطنية التي انتهجتها ، اطلق العنان كاملا للشرائع الطفيلية

ولقد بلغت هذه السياسة ذروتها في الاعلان عن مشروع المملكة العربية المتحدة . فمقابل القاتل الشكلي ، المراهق ، عديم الضمير السياسي ، الذي يقوده هذا المشروع لتزيف على تقرير المصير للشعب الفلسطيني في اطار « قرار فلسطيني » تابع للمملكة المتحدة في ظل « قرار فلسطيني » ، مقابل هذا التنازل الشكلي العرشي الهاشمي ، مقابل هذا التنازل الشكلي بقرص المشروع مطالب الرجعية الحاكمة في غزة العرش الهاشمي ناطقا وحيدا بلسان شعب فلسطين ، ويقضي الصيغة القانونية « الشرعية » على مصادره لفتح في تقرير المصير وسائر حقوقه الوطنية ، ويسمى الى نصية نهائية لفقيهه الوطنية في اطار التسوية الاستيعابية مع العدو الاسرائيلي .

ان الجاهل شعبنا تدرك جيدا ان التنازلات التي يضطر النظام الحاكم الان لتدبيرها لانفاس الجوهر الرجعي لسياسة الاستيعاب القاتلة على مصادرة حقوق شعب فلسطين ، ولا تلبس نخبنا من هذه السياسة بقرص ما تسمى ليل تحقيق اهدافها بوسائل اخرى بعد فشل وسائل القمع والاضهاد والهيمنة الوطنية السائرة . ان هذه التنازلات هي تعبير عن تراجع النظام بين الاقطاب المتناقضة لتناقضات سياسته الرجعية وتطيله الدائم في محاولة ايجاد حل موزان لهذه التناقضات . ان « ياس » النظام الحان من ايكانيات التوبة ، ويسمى الى الانتاج على الدول العربية الوطنية ، وحديثه من اعيان الجبهة الشرقية ، واضطراره الى اتخاذ بعض اجراءات الانتاج الداخلي (اطلاق سراح المعتقلين مثلا) ، انما هو نتيجة مجر النظام من تحمل نتائج أزمة عزله الفاتكة ، محليا وعربيا وفسي المناطق المحتلة ، تلك العزلة التي تهدد بافلات زمام المبادرة من يده وبنقي طسلا واسعة من الشك على شرعية ادماة بتدليل الشعب الفلسطيني ، وتقدم تدريجيا قدرته على مواصلة دوره في طيس القضية الوطنية الفلسطينية وضمان توازن المصالح الجبروتية في المنطقة . يكتف من اثر هذه العزلة انفساد افق التسوية السلمية بسبب نعت اسرائيل وتسمكها بظلمتها التوسعية الخاصة من جهة ، واصرار الولايات المتحدة على سياستها القاتلة على ملي اعطاء الاولوية ، في حل مشكلة الشرق الاوسط ، لاستدراج النظام المصري الى تسوية استيعابية مع اسرائيل ، وادراكها ان تسوية منفردة اورندية - اسرائيلية ستعمرها من نرسة مواصلة هذه السياسة .

ان هذه التنازلات تفتح رغم ذلك افاقا جديدة لهوى النضال الوطني الديمقراطي في الاردن ، وتزيد من احتدام التناقضات داخل صفوف الطبقة الحاكمة ، وتستحدث اوسع الجاهل لواصله وتصعيد نضالها من اجل دحر سياسة الصلح الاستيعابي وفرض الاعتراف بالحقوقي الوطنية للشعب الفلسطيني . ان هذه الحقيقة تؤكد انه بينما يستحيل تحقيق الانتاج الكامل لمهمات الثورة الوطنية الديمقراطية في الاردن ، وفي مقدمتها مهمات المساهمة في دحر الاحتلال الاسرائيلي والاعتسراف بالحقوقي الوطنية للشعب الفلسطيني ، الا في اطار نظام وطني ديمقراطي . ان النضال من اجل اقامة هذا النظام ليس عملية تاقوية مفاجئة ، بل هو عملية تضالية جهادية طويلة الامد تتضمن بالضرورة امكانية اقتراع التنازلات من النظام واجباره على الاستيعاب الجزئية لبعض هذه المهام مما يمكن من توسيع وتحييل نمو الحركة الجماهيرية الديمقراطية ونبووش النضال الوطني من اجل طرد الاحتلال . دون ان يبقى مصير هذا النهوض معلقا بانتظار انتاج انتصار حاسم في « اسقاط النظام الاول » . وهذا يتكف بدوره زيف خطا الخط النضالي الذي برهن مصير النضال الوطني في المناطق المحتلة بانتظار اح في « تحرير الارض كيمسدف

زاهن اقرب . ان مجموع هذه الحقائق تؤكد ان مهمة دحر الاحتلال الاسرائيلي وحل معضلة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، التي هي مهمة مشتركة للشعبين الاردني والفلسطيني ، تشكل الان المحور الرئيسي للنضال من اجل انتصار الثورة الوطنية الديمقراطية في الاردن .

ان انجاز هذه المهمة يتطلب تعبئة الجماهير الشعبية للنضال من اجل :
● تعبئة طبقات الاردن من اجل المساهمة في دحر الاحتلال الاسرائيلي وذلك يتطلب :
١ - التخلي نهائيا عن سياسة الصلح الاستيعابي مع العدو .
٢ - احياء الجبهة الشرقية بمشاركة قوات من الدول العربية الوطنية وفي ظل قيادة وطنية موحدة .
٣ - عودة المقاومة دون قيد او شرط لممارسة حقها الوطني في الكفاح المسلح ضد العدو انطلاقا من الجبهة الاردنية .
٤ - إعادة الجيش الى خطوطه المجدبة وتطهيره من العناصر المعيلة والتخلي عن سياسة اخفاءه للمعونة الامبريالية في التسليح والتدريب ، وتسليحه من الابدان الاشتراكية والصديقة .
● الاعتراف العملي بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وذلك يعني :
١ - إلغاء مشروع « المملكة العربية المتحدة » والاعتراف بالامشروط بصل الشعب الفلسطيني في تقرير مصير المناطق المحررة من الاحتلال .
٢ - الاعتراف بالقومية الفلسطينية للشعب الفلسطيني .
٣ - الاعتراف العملي بحق الجماهير الفلسطينية في حمل السلاح والتنظيم والنميلة والتدريب والافراط في صفوف المقاومة ضد الاحتلال .
٤ - إلغاء كافة مظاهر التمييز والتمييز الاتيدي وانهاء سياسة المساواة الكاذبة في الحقوق بين ابناء الشعبين واعادة بناء الوحدة الوطنية بين الشعبين على اساس المساواة والتكافؤ في تقرير مصير البلاد .

من اجل جبهة وطنية اردنية - فلسطينية موحدة

ان النضال من اجل انجاز هذه المهمات الوطنية الديمقراطية في التحرير الوطني التاجز ونصية النفوذ الامبريالي ، وبناء اقتصاد وطني مستقل مناسك ، واطلس الحريات الديمقراطية وضمان المصالح المعيشية المباشرة للجماهير ، وانتاج نمية وطنية قاتلة لدمر الاحتلال والاعتراف بالحقوقي الوطنية للشعب الفلسطيني ، ان هذا النضال ينبغي ان يمتد الى كافة الطبقات الوطنية في الاردن ، كما انه يقضي المطالب الوطنية المباشرة والتاريخية المشتركة لكلا الشعبين الاردني والفلسطيني . ان انجاز هذه المهمات يتطلب تطوير النضال المشترك للجماهير الشعبية بكافة طبقاتها وطبقاتها وديمية هذا النضال وتطهيره في جميع اشكال التنظيم المكنة . ان هذا النضال المشترك هو الذي سيمكن من ارساء الاسس المادية الصلبة لوحدة وطنية حقيقية بين الشعبين . وان التنازلات من النظام واجباره على الاستيعاب الجزئية لبعض هذه المهام مما يمكن من توسيع وتحييل نمو الحركة الجماهيرية الديمقراطية ونبووش النضال الوطني من اجل طرد الاحتلال . دون ان يبقى مصير هذا النهوض معلقا بانتظار انتاج انتصار حاسم في « اسقاط النظام الاول » . وهذا يتكف بدوره زيف خطا الخط النضالي الذي برهن مصير النضال الوطني في المناطق المحتلة بانتظار اح في « تحرير الارض كيمسدف

في العدد القادم
اللفظة الثورية في
خدمة مشروع المملكة المتحدة

البحرین والطریق الثوری

تنشر مجلة (يونيو ، المجلة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي في عددها (سبتمبر - اكتوبر) وجهة النظر التالية تجاه الانتخابات القادمة في البحرين والموثق الثوري منها . ومن المعروف ان الانتخابات القادمة ستجري في شهر ديسمبر ، ككون الأول

من الملاحظ في هذه الفترة من التاريخ السياسي للبحرين ازدياد المخططات السياسية الامبريالية ، ضمن تطور الأوضاع في عموم منطقة عمان والخليج العربي ، والصدور المزاد الذي يقوم به القوى الرجعية الهادفة لترسيخ وتبرير هذه المخططات . ومن هذه التكتيكات السياسية التي يطرح ما يسمى بـ « المجلس الوطني » والذي يجب على القوى الوطنية ان تفكر امامه بمنظور سياسي ينبع من التحليل الملموس للواقع الملموس .

ان شعب البحرين لديه مجرب غنية في التاريخ السياسي الحديث تجاه مطلب البرلمان . ولقد طرح هذا المطلب منذ بدايات هذا القرن حيث جوبه هذا الطلب بالقمع .

لقد كان الانجليز من اوائل هذا القرن يحكمون البحرين بالتعاون مع الطبقة الثمينة من « آل خليفة » وكان حكمهم في البحرين (قائم على الخوف وليس على الاحترام . وقد حاولت بريطانيا ان تطبق قوانينها السارية في الهند على البحرين من خلال قانون سمي (امر في المجلس) الذي صدر عام ١٩١٢ . مما دفع بالفئات الرجوازية المتوردة بحكمه ثنائيا واحتكاكها بالعالم الخارجي بتكوين مجلسا تأسيسيا « اجيع بالشعب عيسى » حاكم البحرين آنذاك . ونادوا بوضع حد للتدخل البريطاني وحول المجلس من انتخاب القضاء الشرعيين ورؤساء الدوائر وعزل غير الوطنيين واتخاذ الاسباب اللازمة لحفظ حقوقهم . وقد وافق الشيخ عيسى على رايهم الا يحق للانجليز في التدخل والشؤون الداخلية ولكن الانجليز اوعزوا الى الحاكم بان المجلس هدف الى خلعهم ونخلهم منه .

وبعد ذلك تم عزل حاكم البحرين وعين ابنه بدلا منه ولقد ازداد

من قبل الحركات الوطنية في البحرين فقد طرح للمرة الثالثة في منتصف الخمسينات ١٩٥٦-١٩٥٧ حيث طالبت الحركة الوطنية آنذاك ايضا « باقامة مجلس تشريعي ومجالس للدوائر الحكومية وتأسيس نقابات للعمال » . ولقد رفضت السلطة الحاكمة في تلك الفترة لطلب واحد « ان انسه نتيجة للضغط الشديد والاصحاح الشعبي بضرورة اقامة مجلس منتخبة في الدوائر الحكومية . اضطرت السلطات الحاكمة الى اجراء هذه الانتخابات والذين اشتركوا في الانتخابات حوالي ٨٠ بالمائة من الذكور البالغين فوق سن ١٦ سنة وقد بلغ عددهم حوالي ٢٢٠٠٠ فردا وقد حصلت الهيئة - هيئة الاتحاد الوطني - على ٩٢ بالمائة من اصوات الناخبين الامر الذي ادى الى تدخل السلطات الحاكمة والفناء نتيجة الانتخابات وتعيين كل اعضاء المجلس » .

وعندما قامت الجماهير بانتفاضتها الشعبية تدخلت بريطانيا وقيمت على زعماء الهيئة الوطنية واجرت لهم محاكمة صورية حيث حكم على بعضهم بالسجن والقتل .

ولقد تكررت التجربة الخاسرة لشعبنا العظيم في البحرين (في مارس ١٩٦٥) حيث التفتت المطالب العمالية بالتصاريح السياسية وبثت البحرين وكانت تعيش فجر ثورة حقيقية للمطالبة بالحقوق الديمقراطية السياسية ولكن ايضا للمرة الخامسة تقوم السلطات البريطانية بالتدخل لمنع الانتفاضة الشعبية بالرصاص والسجن .

يتضح لنا من هذا السرد التاريخي ثلاثة حقائق رئيسية :
أولا : ان الشعب في البحرين طوال تاريخه السياسي الحديث ظل يطالب بالديمقراطية السياسية الحقيقية ومن اهم هذه المطالبات انتخاب برلمان وطني حقيقي يمثل الشعب وفي ظل ظروف لصالح الشعب .

ثانيا : ان الحكم الرجعي - الطبقة الحاكمة - ظلت ترفض ان تتنازل عن جزء من سلطتها وقامت هذا المطلب الوطني بكل وسائل القمع التي تملكها .

ثالثا : قامت بريطانيا بالصدور القومي المباشر ضد الحركة الوطنية بالرصاص والسجن والقتل ، لاسانداها الطبقة الحاكمة .

من الرفض حتى الموافقة :

الان .. وبعد هذه التجارب الثورية الغنية في تاريخ شعبنا .. ما الذي ادى الى قيام الحكم الرجعي في البحرين في عام ١٩٧٢ بالتنازل عن رفضه ؟ وفي اية ظروف تم ذلك ؟ وتحت اية قيود حدث ذلك ؟

لقد تطورت الأوضاع كثيرا ..



المجلس التأسيسي (السابق) الذي ناقش الدستور والذي كان يعبر عن ما تريده الحكومة ولقد رفضت الجماهير هذه الصيغة الرجعية في الحكم .

الحكم العشائري وصدامات الامان :

اما في البحرين فلقد كانت الصورة تختلف حيث تم وضع « الصيغة المنسوبة » لهذا الوضع .. الحقيقة التي تناسب الظروف .. بمعنى آخر هو طرح ما يدعى « بالديمقراطية » اي الدستور والبرلمان .. لكن بسحب محتواها الحقيقيين ... ومحاولة سحب البساط من تحت اقدام القوى الوطنية .

وهذا يتطلب في واقع الامر وضع « صياغات الامان » التي تيسر التجربة المشوهة وتمنع الجماهير من المشاركة الحقيقية في ادارة شؤونها وجر القوى الوطنية للمشاركة في هذه اللعبة في حدود الأوضاع التي تريدها السلطة .

فتم إصدار « الرسوم الاميري » رقم ١٢ لعام ١٩٧٢ القاضي باتشاء « مجلسا تأسيسيا » وكان ينص في مادته الاولى على « انشاء المجلس التأسيسي تالفا من ٢٢ عضوا منتخبا ومن عشرة اعضاء معينين بالاضافة طبعا الى الوزراء بحكم مناصبهم » . وتم وضع قانون انتخاب رجعي .. حيث وزعت المناطق الانتخابية توزيعا رجعيا يفرض ظهور عناصر رجعية كما حدث فعلا فيما بعد وكذلك فقد استبعد قانون الانتخابات المرأة من ممارسة حقوقها الديمقراطية وحرم الايام من الشباب الذين هم بين الثامنة عشر والعشرين من المشاركة .. ومنع الموظف من الترشيح الا بعد ان يستقيل من عمله . كما حدد سن الترشيح بـ ٢٠ سنة والاهم من ذلك كله هو حالة الطوارئ التي تعيها البحرين منذ عام ١٩٥٦ حيث حرية الكلام والتجمع والصحافة والنقابات .. الخ ممنوعة بل انه في (مارس ٧٢) تمت بكل عنف تظاهرة سلمية للطبقة العاملة المحتلة بحقوقها الاساسية التي يتضمنها الباب الثالث من قانون العمل وواصلت اجرة القبع والذات (القسم الخاص) الذي يديره الضباط الانجليز بقيادة اندرسون وينع رئيس الوزراء خليفة بن سلمان مباشرة .. حملة الاعتقال والارهاب بويما بحق المعتقلين .

لقد دعت الحكومة لان يذهب الشعب للانتخابات في ظل حالة الطوارئ المروضة ... وفي ظل

ظروف تليها لصالح اللعبة الحاشية لاني مجلسا تأسيسيا لا انتخابيا .. ولقد كانت التوبة الرجعية مطلب السبب الموافقة الشعبية على هذا الوضع .

وبجاء عدد انشوف رغبنا انجيبه الشعبية لبحرين عيان والطمس العربي - افليسم البحرين - في بياناتها وتندريا الجماهيرية .. مارس ، المطالب الجماهيرية المترد في رفض السعيين - رغب حالسه الطوارئ - حربة الصحافة والتجمع والتكلم - اعطاء المرأة حقها السياسي - تخفيض سن الانتخاب والترشيح - اطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعودة الفتيين .

واعلن بعد ذلك المقاطعة لهذه الانتخابات والتي في ظل غياب الظروف الديمقراطية فان المشاركة هنا تعني « البصم » على مخططات السلطة . ولقد وضحت القوى الوطنية في البحرين جميعا موقفها السياسي الصحيح الا وهو المقاطعة في ظل عدم ثروة الطبقة الحاكمة في ظل عدم توفر الحد الأدنى من الديمقراطية .. لقد اصبح شعار المقاطعة هو الشعار الجماهيري . مما دعنا بعد من العناصر الوطنية الثورية ان تعلن انسحابها من الانتخابات بعد ان رفضت (التماسا) التي « الحكم » (تنبئ) فيه ان يعلن رفع حالة الطوارئ .. لكن حتى هذا (النهائي) تم رفضه !! فاعلن عدد من الوطنيين انسحابهم من الانتخابات .

واتى المجلس التأسيسي واتضح للجماهير في البحرين والواقع اللبوس محة ما طرحته القوى الوطنية من طبيعة المجلس وطبيعة الدستور الذي سيوضع في ظل ظروف تليها لصالح السلطة .

البرلمان القادم والموقف الصحيح :

يجري الان الاعداد لانتخابات ما يسمى « بالجلس الوطني » في ديسمبر القادم . وهذا الموضوع يتطلب من القوى الوطنية ان تتخذ موقفا موحدا تجاهه . والاسئلة التي يجب ايجاد الاجابة عليها تتركز في طبيعة « البرلمان » في البحرين ... وهل تغيرت الظروف السابقة ... وما هو الموقف السياسي الصحيح من هذه المشاريع ؟

أولا : اتضح تماما فشل الاهداف القاتلة بتحقيق بعض الاصلاحات من خلال النظام الحالي ومن هذذا الطريق الاصلاحي للمجلس السابق (التأسيسي) لم ينجز اي من المطالب الديمقراطية التي رغبها بعض المرشحين الليبراليين .. بل انهم تحولوا في النهاية ورغم انوفهم ونياتهم الطيبة الى مجرد ممثلين ثائوين يكلمون اللعبة .

ثانيا : ان السلطة الحاكمة لم تستطع حتى تجاوز ابعاد تجربتها المشوهة فنجدها تتنقذ بكل بساطة النصوص التي وضعتها ، فبينما « المجلس التأسيسي » يناقش حرية المراسلن تشتت اجهزة المختبرات حملة اعتقالات واسعة وتشمل ما يزيد على ٢٠ مواطنا من العمال والادباء والموظفين ويتم ايداعهم في السجون تحت التعذيب التواصل دون اية تهمة محددة .

ثالثا : ازدادت السيطرة الاجنبية على البلاد حيث تحولت البحرين الى المستشارين الامريكان تحت اسم

عندما تسقط الاوهام الانتهازية اليمينية على محك التجربة - ٢ - التجربة التشيلية بين «الشرعية البرجوازية» وبناء أجهنزة السطة الشعبية البديلة

تعتبر الأخبار أن تجربة التشيلي كانت محكومة بميزان القوى الطبقي الذي انطلقت منه . رجحان الكفة لصالح اليمين الذي كان لا يزال يحظى بـ ٦٤ بالمئة من الأصوات . بينما «الوحدة الشعبية» لا يتعدى ٣٦ بالمئة منها فقط . وهذا ما دفع «الوحدة الشعبية» إلى العمل على تغيير نسبة القوى لصالحها تدريجياً . ومن المؤسسات الدستورية - دون دفع الأمور إلى الصدام المكشوف مع اليمين - قبل إرائته . ونضيف (١) أن خرق «الوحدة الشعبية» للشرعية البرجوازية كان سيؤدي إلى عرثية تعزيز مواضعها بين الجماهير . لأن هذه الجماهير ما زالت غير مدركة لضرورة تنظيم جيش الدولة البرجوازي والشرعية البرجوازية . (٢) أن إجراء التسميات والتفويضات في الجيش يجرى إلى «انتخاب سريع» ومباشر للجيش ضد السلطة . «في حين أن نأجيل المعركة مع الجيش يسبب» «تسبب الوقت لتغيير ميزان القوى» .

(اليونان ، البرازيل ، بوليفيا ، الكورغواي ، إلخ) (أخرى) ، والآن على قوى محلية تلعب دور الوكيل للصالح الاستعماري في مناطقها (البرازيل ، إيران ، السعودية ، إسرائيل وغيرها) .

من هنا ، واجه حكم «الوحدة الشعبية» منذ أيامه الأولى ، موقفاً أمريكياً معادياً يسمى بكافة الوسائل لادقائه . وكانت الخطبة الأمريكية مقصية بـ «أفراق التشيلي من حالة من الفوضى الاقتصادية الفعلية مدفع المسكرين الإصغاء إلى القيام بانقلاب» ، «حسبما ورد في وثيقة سرية لشركة «آي.بي.تي» الأمريكية (الشركة الدولية للهاتف البرجوازي) كان سيؤدي إلى عرثية تعزيز مواضعها بين الجماهير . لأن هذه الجماهير ما زالت غير مدركة لضرورة تنظيم جيش الدولة البرجوازي والشرعية البرجوازية . (٢) أن إجراء التسميات والتفويضات في الجيش يجرى إلى «انتخاب سريع» ومباشر للجيش ضد السلطة . «في حين أن نأجيل المعركة مع الجيش يسبب» «تسبب الوقت لتغيير ميزان القوى» .

نفذوا لهذه الخطبة ، عمال الولايات المتحدة الأمريكية على عدة محاور ، أهمها مقاطعة التشيلي اقتصادياً ، وإلغاء شتى القوافل التي تنظم مع «الوحدة الشعبية» (وقد بلغ حده الأدنى منذ تأسيسه) .

سنوات ، الأمر الذي أدى إلى خسارة الخزينة التشيلية ما يزيد عن مليار دولار - ورمع دعاوي في الحاكم الدولة لفتح التشيلي من بيع النحاس اليوم ، والضغط على «البنك الدولي» الذي أدى إلى إلغاء مريض لتشيلي بقيمة ٢٥ مليون دولار ، وإلى ما هنالك .

ما هو معيار ميزان القوى ؟

يستدل «الإخبار» على ميزان القوى الطبقي والسبسي «في التشيلي من نتائج انتخابات عام ١٩٧٠ التي جلبت «الوحدة الشعبية» إلى الحكم ، والشهد الذي إلى رئاسة الجمهورية . ولكن متى كانت نتائج الانتخابات معياراً أساسياً لنسبة القوى بين الطبقات ومجملتها المسالمة ؟ بوسعنا أن نضطر إلى تكرار بديده «حصة عامة» أخرى في هذا المجال : أن وثيقة أي برلمان برجوازي ، حتى في أكثر الدول الرأسمالية القديمة عراقة في المبادئ الديمقراطية البرجوازية ، هو نزوح وحريف إرادة الاكثريّة الساحقة من السكان (الكونية من العمال والفلانين والكسنة وإنشاء البرولتاريين) .

في صفوف الجنود ذوي الأصل اللاعن . قال لينين آنذاك أن الفلاحين الاكثريّة الساحقة من الروس - صولوا على البرنامج البلشفي «بارجلهم» - أي بغرامهم من الجنندة واستلهم على أراضي ملك الأرض الكبار . هذه هي معيار رصد موازين القوى الطبقة بالنسبة للاركنسة - اللندنة !

التمسك بالشرعية البرجوازية وبناء مؤسسات السلطة الشعبية

الفكرة الرئيسية التي قدمناها ونقدمها ، في تقييم جبرية حكم «الوحدة الشعبية» في التشيلي ، هي التالية : أن منطق الانتقال إلى الاشتراكية عبر المؤسسات البرجوازية وبحترام الشرعية البرجوازية ، في الممارسة ، أدى إلى لجم عملية التعبئة الجماهيرية وبناء المؤسسات الشعبية البديلة للمؤسسات البرجوازية . في حين أن بناء وتعزيز هذه المؤسسات - التي برزت فعلاً في التشيلي - كان الوسيلة الوحيدة لحسم النزاع على السلطة مع البرجوازية - من على السلطة البرجوازية المدعومة من الاستثمار .

وفي الوقت الذي كانت البرجوازية تستخدم الشرعية والمؤسسات «المسورية» لمرحلة عمل «الوحدة الشعبية» كان تمسك هذه الأخيرة بالشرعية يؤخر ويلجم التنمية الشعبية . ويضعف بالتالي قوى اليسار في مواجهة اليمين والبرجوازية . ويتقدها زحجها بسبب التردد والتأخرات .

هذا هو «المنطق الداخلي» لنجربة حكم «الوحدة الشعبية» في التشيلي . المحكوم سلفاً بقوله «الانتقال البرلماني إلى الاشتراكية» احترام ميزان القوى السائد في الجيش

نقول «الإخبار» أن إجراء التسميات والتفويضات في صفوف الجيش كان سيؤدي إلى التعجيل في المواجهة لغير صالح الفيسار . ليست هذه هي المسألة . المسألة الفعلية هي : هل سمحت «الوحدة الشعبية» التي شغل الجيش وبناء قوى شعبية مسلحة - في مواجهه ، مثل القوى الضاربة لليسار ؟

قبل الإجابة على هذا السؤال ، لا بد من الإشارة إلى طبيعة الجيش في التشيلي . إنه جيش مصرف ، يذمى ضباطه اليسى البرجوازية والطبقة الوسطى ، وقد فشل وأبق الصلة بالبرجوازية الأمريكية (تدريب ، تدريب دورات خاصة للضباط إلى أخره) . ثم أن الجيش كان يقف برمته ضد الحكومة ضد تشكيلها . وكان يتنازع اتجاهان : اتجاه أقل - يسله براش - متمسك بالشرعية (دون أن معنى ذلك مايد «الوحدة الشعبية» واتجاه أكثرى معاد لها منذ البداية . وهذا ما قوله أرملة الشهيد ليندي نفسه (في حديث إلى «دير شيفيل» الألمانية نقله «البلاغ» في أكتوبر ١٩٧٢) .

سؤال : كيف تعسرين قيام جيوش المسكرين بالانقلاب ولم ينفذ مجموعة منبرمة منهم ، خاصة وأن الجيش التشيلي كان حتى ذلك الوقت موالياً للدستور ؟

السيدة ليندي : لقد كان الجيش يبدلنا فعلاً بالرغم من أن ليندي حاول القرب منه . وفي الواقع فإن جيشنا هو منظمة الطبقة الوسطى والعلوية ، جميع الضباط هم من تلك الطبقة وقد ترونا على أنفسنا عرسه نائب الضباط الصغار إلى جانبنا ، اليسى «الشعبية» ()

! ما معنى ذلك ؟ أن أرملة الشهيد ليندي تشير في الواقع إلى امرين . الأول : هو أن العمل ضمن المؤسسات الدستورية كان يتضمن سلفاً تعهداً بعدم المساس بالتوازن القائم في الجيش ، أي بعدم القيام بالترقيعات

والنقلات التي من شأنها عزل كبار الضباط الرجعيين . ثانياً : أن حكومة «الوحدة الشعبية» ، في عملها ضمن المؤسسات الدستورية واحترامها للشرعية البرجوازية ، امتنعت عن أية محاولة جادة نزع إلى بناء قاعدة مؤيدة لها في الجيش وأما إلى بناء قوة شعبية مسلحة موازية له .

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢ ، اتخذ البرلمان قراراً بإبراقية الأسلحة بناء على مشروع قدمه الحركة الديمقراطية المسيحية . وقد صوت نواب «الوحدة الشعبية» التي جانب هذا القرار . وقد كان هذا القرار هو الخطوة الشرعية للعمليات التفتاحية التي شنها المسكرين بحثاً عن السلاح في المناطق والاحياء الشعبية والريف . وقد أدت حالات التفتيش المتعاقبة هذه إلى مقتل العديد من العمال على يد قوات الجيش .

ثم أنه ، على اثر محاولة الانقلاب العسكري اليميني في ٢٩ حزيران - يونيو الماضي ، قامت مبادرات من صفات الضباط والجنود في البحرية الشعبية لتشكيل لجان دفاع عن الحكم التتيمي ورصد تحركات الضباط الرجعيين . اغتال العديد من هؤلاء البحارة للتدنيين وتعرضوا للتفتيش . وأصدر الأمين العام للحزب الاشتراكي بياناً يبين فيه الشعار الذي أطلقه البحارة والبرجوازية القديسين - «الخربون هم الضباط» - وهلم على حد أية محاولة انقلابية بد لجبا إليها كبار الضباط . اعتبر الجيش أن تصرف الأمين العام للحزب الاشتراكي دعوة اليسى إلى الجيش . وجرى بحث بملاعة فاشلانيا أمام ضفت الجيش ، تناول الرئيس ليندي وأقر حق ملاقة الداعمين إلى عصيان الأوامر العسكرية .

قد يكون هناك بعض المبالغة في قول أرملة الشهيد ليندي (المصدر ذاته) : «لا تكن نستطيع توزيع السلاح على الشعب لأن ذلك مخالف للدستور وحكومة ليندي كانت قد نهضت باحترام الدستور» - وقد وزع بعض السلاح . لكن تصرفها يعني نقرة واحدة من عملية ضبط بناء القوى الشعبية المسلحة حسب شروط «أحرام الدستور» . وقد أعطت المقاومة المسلحة للانقلاب الفاشلي مقروفاضة عن ضعف التسلح والتدريب وتقدان الضغط المتسقة للتصدي لردة الحصادة للزور . ومع ذلك ، استعمل العمال والفلانين والطبقة ومنافسوا «الوحدة الشعبية» واليسار

للزور في مقاومة الانقلاب . أن «احترام الدستور» والمعمل ضمن الشرعية عني ، بالنسبة للموقف من الجيش ، احترام ميزان القوى السائد فيه (سيطرة كبار الضباط المرتططين بالبرجوازية والامبريالية والمعادين سلفاً لحكم الوحدة الشعبية) ، ولجم عملية التعملة الشعبية المسلحة الحدودها الدنيا ، لا بل المصادقة القانونية على تولي الجيش اقتراع السلاح من يد العمال والفلاحين والطلاب . وكل هذه الاحتياطات ، لم تحل دون «استفزاز» الجيش ، الذي عملت اأكثرية الرجعية إلى إقصاء الأقلية الموالية «للشرعية» - بواسطة الاغتيال ، كما حدث بالنسبة لقائد الأركان شنابير عقب انتخاب ليندي للرئاسة ، أو بواسطة الضغط أدفع التمسكين بالشرعية إلى الاستقالة ، «حفاظاً على وحدة الجيش» .

غالباً استقر الجيش فعلاً ، هو وجود حكم تقديم يسحب الأرض من تحت المصالح الامبريالية والبرجوازية . هذا هو التعبير عن «احترام الدستور» والعمل ضمن المؤسسات البرجوازية وفي ظل شرعيتها في المجال العسكري . وسوف نوالي في العدد القادم عرض أوجه أخرى لتطبيق خط «الثورة ضمن الشرعية» - مسر محاللات التشريعات الاقتصادية والاجتماعية ، والتعبئة الجماهيرية

التشيلي بعد شهر من الانقلاب العسكري المدعوم من الامبريالية الأمريكية : ينزف من نتائج «حجم» لم تشهد أمريكا اللاتينية مثيلاً له من قبل . أبعد المعلنين عن اليسار والأفكار التقدمية يتذكرون أحلك أيام النازية وحيلات المسغبة الجاعية التي شنها فاشيو الجنرال فرانكو في إسبانيا .

نفس مكاسب العمال والفلاحين

بعد أن أعلن المسكرين تمسكهم بالحكم ، خرجت سلسلة من القرارات دفع المصالح الفعلية وراء الانقلاب العسكري : البعثة الامبريالية الأمريكية للطبقات الرجعية المحلية كبار الراساليين وملك الأراضي ، وإذا كانت الزمرة العسكرية لم تراجع بعد عن قرار نأجيل شركات النحاس الأمريكية ، فإنها ، في المقابل ، قد أعلنت استعدادها لدفع التفويضات للشركات المرمية . مع أن حكومة «الوحدة الشعبية» كانت قد أجرت حساباً ما يترب على هذه الشركات من ديون للخرينة الشعبية ، فبين أنها نفوذ بكثير التفويضات التي يقبل لها أن تقاضها من جراء مايم يمتلكها . كذلك أعلن المسكرين أنهم سوف يعيدون عدداً من الشركات الأخرى المرمية «بطريقة اعتباطية» - على حسب قولهم - إلى أصحابها «الشرعيين» . وفي الوقت نفسه ، يستفيد كبار ملك الأراضي من الانقلاب الفاشلي لاطلاق زمر الرصاص المسلحين التابعين لهم لاستعادة الأراضي التي منحها الإصلاح الزراعي إلى الفلاحين المحدثين .

الإجراءات المالية التي انطها المسكرين تؤدي - حسب اعترافهم هم - إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الضرورية بثلثة أو أربعة المصاف . أي نطال الاكثريّة الساحقة من الشعب ، وبخاصة العمال والفلاحين . يقال لذلك قرار رسمي بتجديد الأجور وعلاوات التقاعد ابتداء من الأول من الشهر الجاري . وإذا بالذين كانوا بالأسس القريب يقيمون الأرض ويتعدونها احتجاجاً على ارتفاع الأسعار في ظل حكومة «الوحدة الشعبية» يعلنون الآن : «أن الجهور والتفويضات التي يملكها الجميع (طبعا ، عدا الراسالية وملك الأراضي) ستسحب بتدعيم أسس اعادتهم الوطن» !

اغلق الكليات المصابة ب «السرطان الماركسي» و «عسكرة الجامعات» في الوقت الذي توصل فيه الزمرة العسكرية حملة حرب الكتب التقدمية ، بذكره بأعرق التقاليد الفاشية ، تبدأ حملة «المسكرة» الجامعات ، التي شكلت أيام «الوحدة الشعبية» موقفاً تصالياً هاماً للقوى التقدمية . بعد استقالة وزير التربية المدني ، تسلم منصبه قائد عسكري تنفص مولاته التربوية في كونه يرأس الكلية العسكرية . وهكذا بدأت عملية «عسكرة الجامعات» . بعد الانقلاب ، حل اأكتيبيون من الجناح اليميني من الحركة الديمقراطية المسيحية محل التقدميين في إدارة الكليات والجامعات . لكنهم لم يلبثوا أن طردوا أو استقالوا مع بدء عملية «عسكرة» التعليم العالي . وصل معلم جيليا للقادة المسكرين المواجهون بغرض الان الامبريالي على الطلاب . وعلى صعيد آخر ، تقرر الاغلاق النهائي لكليات التربية وعلم الاجتماع والصحافة في كافة جامعات التشيلي . السبب ؟ كل هذه

التشيلي تحت الحزمه العسكرية

الكليات مصابة ب «السرطان الماركسي» - على حد تعبير المسكرين . لذا تعتبر شهادتها بلفاء من الآن فصاعداً ، ويعتبر خربوها «مشوهين» و «مجرمين» سلفاً . الجامعات المهنة لقيت الحصر نفسه . والسبب؟ أن طلابها قاوموا الانقلاب . مقصد دارت محارك طائفة حول هذه الجامعات واستشهد فيها ما لا يقل عن ٥٠٠ مناضل .

«عسكرة» الجامعات وإلغاء الكليات هي لسة جديدة تقدمها الفاشية العسكرية للتشيلي للترات الفاشي المدوي المدموم من الاستثمار .

التصفيات الجماعية

على أن الليل الأسود الذي تعيشه التشيلي تحت الحزمه العسكرية يتجلى قبل كل شيء بعمليات التصفية الجماعية والإرهاب التي لا تزال سائرة بخطى طفيفة . مجلة «نيوزويك» الأمريكية - التي لا يمكن أنهلها بالانتاج إلى حكم «الوحدة الشعبية» - تدين «نظام الإرهاب» في التشيلي ودعان أن المعلومات التي توزعها الزمرة العسكرية حول وضع البلاد كذب ليس إلا . وتقدر أنه قد أعدم ما لا يقل من ثلاثة آلاف مناضل في سانتياغو وهدا في الامبيوين الذين بعد الانقلاب . كما يكتب مراسلها الخاص أنه قد رأى بام العين في مرشحة العاصمة ٢٠٠ جثة لعمال مقوليين جيبها برصاصة واحدة في الرقبة ، مما يشير إلى اعدامهم وهم معتقلون . كما يروي اأكتيبيان امريكان اعتقل في المدينة الرأسمية بسانتياغو أنها قد شاهدة ، بام العين ، اعدام ٤٠٠ معتقل . وتقدر المراقبون أن عدد ضحايا الانقلاب يزيد عن ١٠ آلاف ، اأكثريةهم الساحقة من العمال والطلاب . كما يقدر عدد المعتقلين السياسيين بما يزيد عن ٢٠ ألف معتقل وموزعين بين المدينة الرأسمية في سانتياغو والبارجات العسكرية في مرنا فالباريرو (حيث يمان بعض الصحفيين أن الاأكتيبيين يلقون المعتقلين اأحياء في البحر - حسب أعرق تقاليد السلطنة العثمانية) وجزر الساحل التشيلي ومعالقات البلد البالغ عددها ٢٦ محافظة .

كذلك أعلنت الزمرة العسكرية القائد القيش على لويس كورفالان ، الأمين العام للحزب الشيوعي التشيلي ، الذي يتعهد الخطر حياته في سجون المسكرين الفاشيين . كذلك اعتقل أحد قادة حرب المصائبات واليسار اللزوي - فوسي غريغوريو ليندو ، المعروف باسم «أكلوماندتي بيبي» - مع ٢٢ من رفاقه في إحدى غابات سلسلجيبسال «الاند» على مسافة ٨٠٠ كيلو متر اليسى الجنوب الشرقي من العاصمة حيث حاولوا نأسيب بورة مقاومة مسلحة .

ورغم كل البطش والإرهاب ، لا تزال الزمرة الفاشية عاجزة عن بسط سيطرتها . يروي مراسل «دير شيفيل» الألمانية الغربية أن عملية عسكرية واسعة النطاق في جنوب البلاد لا زالت قائمة ضد الثوار ، ساهم فيها أكثر من ألفي جندي ، وشرطي ، يستعينون بالطائرات المقاتلة والمروحية ، بقيادة ضباط جرى تدريبهم على يد الجيش الأمريكي لمناهضة حركات التحرر المسلحة . ولا زالت ضواحي سانتياغو العمالية والشعبية مجرمة على رجالات السلطة والمسكر ، لا يجراون على دخولها إلا في حشد من القوات والمدركات !

طبعا ، أن خلفنا مع «الإخبار» لا يقوم على ما إذا كانت «الوحدة الشعبية» قد سمحت لتغيير ميزان القوى لصالحها أم لا . ولا يقوم أيضاً على الفورية أو التدريجية المطلوبة لتغييره . الخلاف يدور على نقطتين : كيف نقبس ميزان القوى ؟ وكيف سمحت «الوحدة الشعبية» لتغيير ميزان القوى مع اليمين ؟ فورا هسانين النقطةين يطل الفارق المعاسي بين منطق «الانتقال البرلماني» - أسير المعايير البرجوازية - وما نعتبره المنطق الماركسي - اللينيني اللزوي .

استراتيجية الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية

إن تعيين الظرف الواحد الذي قامت به تجربة حكم «الوحدة الشعبية» على صعيد أمريكا اللاتينية ككل ، وبالعلاقة مع العدو الرئيسي - الامبريالية الأمريكية - يسبب برصد أدق لميزان القوى الذي حكمت في ظله . والسؤال هنا : هل ان الاستراتيجية الأمريكية الشمالية كانت قابلة للتعايش مع انظمة «بشارية اصلاحية» من نمط نظام حكم «الوحدة الشعبية» في التشيلي ؟ الجواب هو : إذا كانت الامبريالية الأمريكية قد «أدبكت» في الماضي قيام أنظمة وطنية أو بشارية اصلاحية في العالم ، فلها ، مع مطلع السبعينات ، لم تكن بوارد التعاضت مع مثل هذه الأنظمة . ذلك أن الاتجاه الرئيسي للبرجوازية الامبريالية الأمريكية ، هي العالم ، كان مثل أكبر مائل إلى تسجيع دعم الولايات المتحدة من النمط الفاشي

